جامعة الدكتور يحي فارس المدية
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية و علوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية
تخصص: اقتصاد كمي

دراسة تحليلية وقياسية للعلاقة بين التضخم والمتغيرات الاقتصادية في الجزائر1990-2020

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص :اقتصاد كمي

من إعداد الطالب :تحت إشراف الأستاذ(ة):

- عبد الوهاب حنيش – د. جمعة رضوان
- رياض حنيش

لجنة المناقشة

د.جمعة رضوان	مشرفا ومقررا
أ.د. تهتان مراد	رئيسا
د.أسليماني محمد	ممتحننا

السنة الجامعية: 2021-2022

كلمة شكر

بادئ ذي بدء نحمد الله عز وجل كما ينبغي له, الذي وفقنا طيلة المشوار الدراسي

إلى انجاز هذا العمل, كما لا ننسى الصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم الأنبياء والمرسلين

كما أتوجه بالشكر الجزيل والامتنان العظيم إلى الأستاذ المشرف

جمعة رضوان

الذي قبل الإشراف على هذا العمل متحمل بذالك عناء التوجيه, العون والتضحية

وأخيرا لا يسعنا إلا أن نتقدم بالشكر إلى من ساعدنا من بعيد أو قريب لانجاز هذا العمل



الإهداء

إلى أمي ..... من تحت قدمها جنتي.

إلى أبي ..... من جعل مشواري العلمي ممكنا.

إلى إخوتي ..... من لأجلهم سرت في الدرب.

إلى زملائي ..... رفقاء الدرب تعلمت أن لاشيء مستحيل

إلى كل أستاذ علمني ووجهني لبناء النجاح

إليهم جميعا اهدي جهدي هذا راجعا الله إن يطيل بأعمارهم ليرو

ثمرة جهودهم.

العنوان	الصفحة
شكر وتقدير	
إهداء	
محتويات الفهرس	II-I
قائمة الجداول والإشكال	IV-III
المقدمة	أ- د
الفصل الأول: الإطار النظري للتضخم	
تمهيد	2
المبحث الأول: ماهية التضخم	3
المطلب الأول: مفهوم التضخم	3
المطلب الثاني: مظاهر التضخم	5
المطلب الثالث: قياس التضخم	6
المبحث الثاني: أنواع التضخم وأسبابه وأثاره وطرق معالجته	11
المطلب الأول: أنواع التضخم	11
المطلب الثاني: أسباب التضخم	15
المطلب الثالث: أثار التضخم	16
المطلب الرابع: طرق معالجة التضخم	19
المبحث الثالث:النظريات المفسرة الأسباب التضخم	22
المطلب الأول: النظرية النقدية	22
المطلب الثاني: النظرية الكنزية	26
المطلب الثالث: النظرية الكنز يون الجدد	28
خاتمة الفصل	-
الفصل الثاني: دراسة تحليلية وقياسية للعلاقة التضخم ببعض المتغيرات الاقتصادية	-
تمهيد	3

المبحث الأول: السياسة النقدية في الجزائر	34
المطلب الأول: مفهوم السياسة النقدية	34
المطلب الثاني: السياسة النقدية في الجزائر (1990-2000)	35
المطلب الثالث: السياسة النقدية في الجزائر (2000-2014)	35
المطلب الرابع: السياسة النقدية في الجزائر (2015-2020)	35
المبحث الثاني: دراسة تحليلية للتضخم	36
المطلب الأول: علاقة بين معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي والتضخم في الجزائر (1990-2020)	36
المطلب الثاني: علاقة بين معدل سعر الفائدة و التضخم و في الجزائر (1990-2020)	38
المطلب الثالث: علاقة بين معدل نمو الكتلة النقدية و التضخم في الجزائر (1990-2020)	39
المبحث الثالث: دراسة قياسية للتضخم	41
المطلب الأول: اختبار جذر الوحدة	41
المطلب الثاني: اختبار جوهانسن للتكامل المشترك	42
المطلب الثالث: اختبار تحليل دوال الاستجابة	45
خاتمة	50
قائمة المراجع	-
قائمة الملاحق	-

أولا: قائمة الجداول

الجدول (1)مؤشر أسعار الاستهلاك للجزائر خلال (2007-2012)	7
الجدول (2)يمثل معدلات التضخم في الجزائر (2007-2012)	7
الجدول (2-8) نتائج اختبار ديكي- فولر المدعم	42
الجدول (2-9) اختبار جوهانسن	43

ثانيا: قائمة الأشكال

الشكل 1 معادلة فيشر بيانيا	23
الشكل2 معادلة كامبريدج بيانيا	25
الشكل 3 تضخم سحب الطلب	27
الشكل 4 التضخم عند الكنز يون الجدد	29
الشكل (2-5) علاقة التضخم بالناتج المحلي الإجمالي	36
الشكل (2-6) علاقة التضخم بسعر الفائدة	38
الشكل (2-7) علاقة التضخم بالكتلة النقدية	39
الشكل (2-10) صدمة التضخم	45
الشكل (2-11) صدمة الناتج المحلي	46
الشكل (2-12) صدمة الكتلة النقدية	47
الشكل (2-13) صدمة الواردات	48

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى قياس وتحليل وعلاقة التضخم ببعض المتغيرات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة(1990–2020) باستخدام نموذج شعاع تصحيح الخطأvecm فمن المهم ضبط العوامل الاقتصادية المؤثرة على التضخم, لما هذا الأخير من أثار سلبية من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والتحكم في معدله من أولويات السياسة الاقتصادية لأي دولة, توصلت الدراسة إلى أن للناتج المحلي اثر سلبي على التضخم في الأجل القصير والطويل,واثر ايجابي للكتلة النقدية والوردات على التضخم في اجل والطويل

الكلمات المفتاحية: التضخم, الكتلة النقدية, الناتج المحلي , الواردات, نموذج تصحيح الخطأ

مقدمة عامة

مقدمة عامة

يعتبر التضخم من اخطر المشاكل الاقتصادية التي تمس مختلف اقتصاديات دول العالم سواء كانت متقدمة أو نامية على حد سواء,لما يحدثه من اختلالات تنعكس سلبا على مختلف الموازين الاقتصادية الكلية الداخلية والخارجية منها مما يستدعي من السلطات النقدية لأي دولة لمحاولة احتوائه ومعالجته والتخفيف من أثاره الناجمة عنه وانتهاج مجموعة من الأساليب و السياسات التي تهدف في مجملها إلى الحفاظ على استقرار المستوى العام للأسعار وقيمة العملة المحلية من الانهيار, وتشكل المتغيرات أيضا الشغل الشاغل لجميع شعوب وحكومات العالم , سواء المتقدمة منه أو السائرة في طريق النمو, إذ يعتبر مرآة تعكس مدى تطور اقتصاديات الدول وتقدمها .

وقد شهدت العقود الماضية ارتفاعا ملحوظا في معدلات التضخم العالمية , وصلت في بعض الدول إلى أرقام من خانتين , بل وصلت إلى ثلاث خانات, أثرت سلبا على بعض المتغيرات الاقتصادية رغم إن طبيعة العلاقة بين التضخم وبعض المتغيرات الاقتصادية لا تزال محل جدل بين الاقتصاديين, إلا أن معظم الدراسات بما في ذلك الدراسات البنك الدولي .

والجزائر كغيرها من دول العالم لم تسلم هي الأخرى من هذه الظاهرة , وخاصة في سنوات التسعينيات من القرن الماضي, أي بعد شروع الإصلاحات الاقتصادية والتحول إلى اقتصاد السوق, حيث تطلب هذا الانتقال ضرورة تحرير الأسعار, الأمر الذي أدى إلى حدوث زيادة كبيرة في معدلات التضخم, ثم عرفت نوعا من الاستقرار في الألفية الجديدة ولكنها عادت للارتفاع في السنوات الأخيرة ونتيجة لذالك تبنت الجزائر العديد من السياسات والإصلاحات للحد من التضخم إما بصفة ذاتية أو بمساعدة الهيئات الدولية .

ولكن رغم هذه السياسات تعرض الاقتصاد الجزائري لفترات تضخمية متعددة,فمنها المحلية التي يرجعها الاقتصاديون إلى البنية الهيكلية للاقتصاد, ومنها المستوردة والتي يرجعها الاقتصاديون إلى العلاقات الاقتصادية مع العالم الخارجي , لذالك فان تبني أي سياسة اقتصادية خارجية كانت أو داخلية , يتطلب دراسة وتحليل عميقين للتنبؤ في مدى فعالية هذه السياسات ونجا عتها,

من خلال ما سبق نطرح الإشكالية الرئيسية التالية التي نحاول معالجتها في هذه الدراسة

الإشكالية الرئيسية:

ماهي العلاقة بين التضخم وبعض المتغيرات الاقتصادية ؟

الأسئلة الفرعية:

- ماهي محددات التضخم في الجزائر؟
- ماهي العلاقة الموجودة بين التضخم والمتغيرات المحددة له في الأجلين القصير والطويل؟

فرضيات الدراسة:

-تكمن محددات التضخم في الناتج الحقيقي والكتلة النقدية والوردات.

-وجود علاقة ايجابية بين معدل نمو الناتج الحقيقي والتضخم وعلاقة سلبية بين معدل الكتلة النقدية والوردات مع التضخم.

الهدف من الدراسة:

بناءا على تحديد مشكاة الدراسة وأهميتها فان الهدف الرئيسي يتمثل في تحليل نسب معدلات التضخم والمتغيرات الاقتصادية في الجزائر, كما تهدف الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها :

- التعرف على الايطار النظري والمفاهيم العامة للتضخم
- عرض وتحليل علاقة التضخم مع المتغيرات الاقتصادية في الجزائر (1990-2020)
- عرض دور السياسات الاقتصادية النقدية والمالية في محاربة التضخم

أهمية الدراسة:

للبحث أهمية بالغة يستمدها من الموضوع ذاته, ولما ظاهرة التضخم من أثار الاقتصادية و الاجتماعية ولا بدا من معرفة العوامل المؤثرة على التضخم حتى يتمكن صانع السياسات الوقوف عليها ومعرفة أيهما ذات أثار كبيرة على معدلات التضخم . ويعتبر الاقتصاد الجزائري من الاقتصاديات التي عانت من الموجات التضخمية متفاوتة الحدة متنوعة المصادر لذا كان البحث عن أسبابها وعلاجها ضرورة ملحة .

المنهج المستخدم:

في هذه الدراسة اتبعنا المنهج الوصفي التحليلي , من جهة والذي يعتمد في الدراسة النظرية وهذا لتوضيح المفاهيم المتعلقة بالتضخم وتحليل الوضع الاقتصادي في الجزائر , وذلك بالاعتماد على المصادر المكتبية من مراجع علمية ودوريات وأبحاث قدمت في هذا المجال.

وفي الفصل الأخير من الدراسة استخدمنا أسلوب دراسة الحالة, وذلك باستخدام الطريقة القياسية نماذج أشعة تصحيح الخطأ vecm في الدراسة من خلال الأدوات الإحصائية و الرياضية المستخدمة خاصة في مجال الاقتصاد القياسي .

الدراسات السابقة:

1- **دراسة سعيد هتهات** وهي أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تحت عنوان دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر خلال الفترة 1988_2004, حيث تهدف هذه الدراسة إلى إبراز الأساس النظري والتحليلي لظاهرة التضخم وإسقاط ذلك على واقع الجزائر من خلال اقتراح نموذج قياسي يمثل الظاهرة المدروسة وتبيان الأسباب الداخلية والخارجية المسئولة عنها , مع تحديد أثارها على الاقتصاد والمجتمع الوطنيين , ومن بين أهم العناصر التي تميزت بها هذه الدراسة هي الأخذ بعين الاعتبار الصفة الحركية والديناميكية التي تتصف بها الظاهرة التضخمية في الجزائر, وهذا باستعمال نماذج قياسية مختلفة,بالإضافة إلى ذلك نجد إن هذه الدراسة تساير التطور الذي عرفته النمذجة القياسية من خلال تقديم الصيغ غير الخطية الحديثة.

ومن بين النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة: إن الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك في الجزائر عرفت في السنوات الأخيرة 1988-2004 ضغوط تضخمية مستمرة ومتفاوتة الحدة ,وانه بمقتضى التحليل الكينزي فان التضخم يمكن أن يحصل عندما يكون حجم الإنفاق الكلي اكبر من قيمة حجم الناتج الوطني, وان السياسة النقدية المضادة للتضخم تقوم على أساس تحقيق انكماش في الائتمان المصرفي بينما تحدد السياسة في ذلك المصادر المختلفة الإيرادات العام للدولة.

2- مقال بعنوان "تقييم مدى مساهمة السياسة النقدية لبنك الجزائر في تسيير العرض النقدي والحد التضخم " مقدم من قبل الباحثان **عبد الله البحري وعلي صاري لمجلة** التكامل الاقتصادي , العدد13 ديسمبر 2017.

هدف الباحثان إلى توضيح سياسة عرض النقود في الجزائر ومحاولة معرفة مدي ارتباط استهداف التضخم بتغير عرض النقد.

أهم ماتوصل إليه الباحثان هو أن السلطات النقدية يجب أن تكون قادرة على التحكم في الأهداف الوسطية وكذا إعطاء استقلالية كاملة للبنك المركزي بتوجيه الأدوات النقدية بشكل فعال وقد اشتركنا مع الباحثان في هذه النقطة.

كما توصل الباحثان إلى أن فعالية السياسة النقدية تتصرف إلى الكيفية التي تستطيع من خلالها السلطة النقدية التحكم في هدف استقرار الأسعار, وفعالية استهداف التضخم تتعلق بمدي إمكانية تحكم السلطة النقدية في المعدل المستهدف كهدف أساسي للسياسة النقدية في ألمدي الطويل.

الفصل الأول

الإطار النظري للتضخم

تمهيد

إن ظاهرة التغيرات في مستوى الأسعار التي تؤثر غالبا مايشار إليها بالتضخم تؤدي إلى انخفاض مستمر في القوة الشرائية للنقود, والتي تعتبر معيار للقيمة قد يتفاوت من دولة إلى أخرى, ومن فترة إلى أخرى في نفس الدولة لكن هذا الانخفاض في القوة الشرائية للنقود ونتيجة لانتشاره وتصاعده شكل ظاهرة اقتصادية تعرف بظاهرة التضخم.

وقد ارتبط الفكر الاقتصادي والفكر المالي كلاهما بظاهرة التضخم وعلى الأخص في أعقاب الحربيين العالميتين الأولى والثانية , وفي الكثير من الدراسات والأبحاث الخاصة بظاهرة التضخم والتي تعتبر من أهم المظاهر الاقتصادية التي اتسمت بها الاقتصاديات المتقدمة, والنامية على حد سواء, وذلك على اعتبار أن التضخم ظاهرة تتصل بالكثير من العلاقات التي ترتبط بين العوامل والقوى المؤثرة في حركة المتغيرات الاقتصادية وأهمها فيما يلي:

-حركات مستويات الأسعار.

-حركات استحداث التنمية في الاقتصاد الوطني

-حركة النمو الاقتصادي

ولإلمام الجيد بظاهرة التضخم في الجزائر, سنتطرق في المبحث الأول إلى المفاهيم المختلفة لظاهرة التضخم وبعدها إلى أهم مظاهره ثم إلى مؤشرات قياس التضخم, وفي المبحث الثاني سنتطرق إلي أنواع التضخم وبعدها أسبابه ثم أثار التضخم وفي الأخير طرق معالجته, وفي المبحث الثالث سنتطرق إلى أهم النظريات المفسرة للتضخم

المبحث الأول: ماهية التضخم

إنه من المتفق عليه أنه ليس لكلمة التضخم معنى واحد أو مفهوم محدد عند علماء المالية، حيث اختلف تعريفه بينهم باختلاف المقصود منه والزمن الذي حل فيه، فالمقصود بالتضخم في الفترة مابين الحربين العالمتين لدى كثير من الدول هو إصدار النقود الاعتبارية بصفة مطلقة دون النظر إلى وجود عوامل أخرى كالتغطية لهذه النقود الصادرة، ولكن إن هذا المفهوم قد تغير فيما بعد ذلك حيث أصبح المقصود منه هو فائض النقد على فائض السلع والخدمات ولاشك أن الآخذين بهذا المعنى قد تأثروا بالنظريات والمفاهيم التي سادت بين الحربين.

المطلب الأول: مفهوم التضخم

اعتبر منذ فترة طويلة وإلى غاية الستينيات من القرن الماضي انه ناتج عن الفائض المسجل في الكتلة النقدية والذي يفوق الطلب النقدي (أي النتائج)، كما اعتبره البعض الأخر أنه الفائض في الطلب على السلع و الخدمات عن العرض من السلع و الخدمات (أي بالأسباب)، بمعنى لم يوجد تعريف دقيق للتضخم.[1]

التضخم هو الزيادة في كمية النقود بدرجة تنخفض معها قيمة النقود, أو على انه الارتفاع المستمر في مستوى العام للأسعار في دولة ما والناجم عن فائض الطلب عما هو معروض من السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة.[2]

يمكن تعريف التضخم في الوقت الراهن على أنه "الاختلال الكلي الناتج عن الزيادة في المستوى العام للأسعار تشمل جميع الأطراف واليات الاقتصاد (الإنتاج، الدخل والسعر)".

كما يمكن تعريف التضخم على أنه انخفاض القدرة الشرائية للنقود الناتجة عن الارتفاع العام و المستمر في الأسعار. لذا حتى نقول أنه يوجد تضخم في الاقتصاد الوطني يجب توفر شرطين أساسين وهما:

أن يكون هذا الارتفاع في أسعار السلع و الخدمات مستمرا، فإذا حدث وارتفعت الأسعار خلال فترة زمنية قصيرة أو ظرفية بسبب ظروف طارئة في احد الفصول أو الشهور، لا يمكن القول بأن هناك تضخما.

[1] جمعة رضوان, الاقتصاد الكلي, شركة الأصالة للنشر الجزائر,2021 ص 210
[2] حربي محمد موسى عريقات, مبادئ الاقتصاد التحليل الكلي, الطبعة الأولى, دار وائل للنشر, عمان ,2006 , ص115

أن يكون ارتفاع الأسعار في معظم السلع والخدمات وهو ما يصطلح عليه بالمستوى العام للأسعار وهو يعبر عن أسعار مجموعة واسعة من السلع و الخدمات الأساسية ذات الاستهلاك الواسع (سلة السلع والخدمات المحددة من طرف هيئة خاصة). على هذا الأساس، إذا حدث وارتفعت بعض السلع أو عدد محدود منها فقط فلا يمكن أن نقول بأن هناك تضخما.

كما ترى المدرسة الكنزية أن التضخم يعني زيادة الطلب الفعلي عن العرض المتاح للسلع والخدمات، بما يؤدي إلى ارتفاع للأسعار ,وبالتالي على وفق هذه المدرسة فغن التضخم يرتبط ارتباطا بالتغيرات في كمية النقود ,وفي أسعار السلع ,يرجع الاقتصاديون الكلاسيكي التضخم النقدي إلى ارتفاع معدل الطلب كنتيجة لزيادة كمية النقود الاقتصاد وبسبب ذلك ارتفاع في مستويات الأسعار حيث تتبلور ماهية التضخم فيكون فائض الطلب سببا في حدوث الفجوة التضخمية .[1]

غالبا ما يقصد بالتضخم الارتفاع الغير طبيعي للأسعار ولقد قصد هذا التعريف بين الغالبية من

علماء المالية والاقتصاد حتى وعامة الناس ولكن الحقيقة أن كلمة التضخم تعني معاني ومفاهيم كثيرة منها.

أ. التضخم في الأسعار: عندما ترتفع الأسعار ارتفاعا غير عادي وغير مألوف.

ب. التضخم في الدخل: عندما ترتفع الدخول النقدية الأفراد ارتفاعا غير عادي وغير مألوف ومنها التضخم في الأجور والأرباح.

ت. التضخم العملية: ويشمل كل زيادة كبيرة ومستمرة في النقود المتداولة في السوق التضخم في التكاليف ؛ويشمل الارتفاع الحاصل لأثمان عوامل الإنتاج السائد في الأسواق السلع والخدمات.

ويمكن تعريف أيضا: التضخم ظاهرة اقتصادية مؤذية ,تعمل على تأكل القوة الشرائية للدخل المتاح,وتؤدي إلى مشاكل اقتصادية واجتماعية.[2]

[1] وديع طوروس, الاقتصاد الكلي, طرابلس, بناية اليولفار مقابل قصر العدل,2010

[2] عبد الرزاق بني هاني, نفس مرجع سابق ص 211

المطلب الثاني: مظاهر التضخم

إن ارتفاع الأسعار لا يعني بالضرورة وجود تضخم لأن الارتفاع في أسعار بعض السلع يقابله انخفاض في أسعار السلع الأخرى مع ثبات معدل مستوى الأسعار ,ومن هنا تتجلى بوادر التضخم في النقاط التالية:

الفرع الأول: الارتفاع العام المتواصل في مستوي الأسعار (انخفاض القوة الشرائية)

إن في هذه الخاصية تأكيد على إن التضخم ليس بالظاهرة المؤقتة وليس لها الصفة الموسمية كذلك ,كما إن هذا الارتفاع لا يحصل في أسعار جميع السلع و الخدمات في وقت واحد يرجع إلى ضعف الثقة لهذه العملة نظرا لتدهور قوتها الشرائية ,فتكثر عمليات التخلص منها و الاحتماء بالذهب باعتباره يؤدي وظيفته كمستودع للقيمة أو الثروة في مثل هذه الحالات ومتساوية بل بعضها ومنها ينتقل إلى غيرها ,كل حسب أهميتها وعلاقتها بإنتاج وتبادل السلع والخدمات .

الفرع الثاني: ارتفاع أسعار الذهب بالعملة المحلية

هذا ما يؤدي إلى ارتفاع أسعار الذهب أثناء التضخم لأن ما يحمله الذهب من صفات سلعية تجعله خاضعا لتأثير الزيادة في الطلب كبقية السلع ولكن ما يميز الذهب عن غيره من السلع هو أن الارتفاع في الأسعار غالبا ما يتجاوز الارتفاع في أسعار السلع الأخرى، والسبب يمكن في الصفات و الوظائف النقدية التي يتمتع بها الذهب والتي أهلته نفسيا وتاريخيا أكثر من غيره باعتبار أفضل بديل عن النقود في الفترات التضخم لذلك فان معدلات الزيادة في الطلب عليه عادة ما تفوق معدلات الزيادة في الطلب على السلع الأخرى عند انتشار التضخم .[1]

الفرع الثالث: ارتفاع أسعار العملات الأجنبية مقابل العملة المحلية,

إن مجرد ظهور التضخم و استمراره لا يبرر انخفاض قيمة العملة المحلية اتجاه العملات الأجنبية عندما تتجه معدلات التضخم بين الدول نحو التعادل مع ثبات العوامل الأخرى أو حيادها ,فان أسعار الصرف العملات اتجاه بعضها تتجه نحو استقرار ,لأن انخفاض القدرة الشرائية بهذه العملات

[1]- شيخه سفيان ,مشاطل التضخم في الجزائر ,رسالة دكتوراه , تخصص مالية , كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير, جامعة قالمة,2003 ,ص118 120-

يحصل بمعدل متساوي لكن عندما يرتفع معدل التضخم في الدولة بشكل ما يصبح فيها أعلى مما هو عليه في الدول الأخرى ,وتتعرض عملة هذه الدولة للانخفاض مقابل العملات الأخرى ,إضافة لذلك قد ترتفع أسعار صرف العملات الأجنبية نتيجة لزيادة الطلب عليها مقابل العملة المحلية بهدف التخلص من مخاطر استمرار الانخفاض في قيمة العملة المحلية.

الفرع الرابع: ارتفاع أسعار الأصول الحقيقية (كالأراضي، المباني)

إن الاحتفاظ بالنقود في فترات التضخم يعرض حاملها للتناقص قيمتها وخسارة جزء متزايد من قوتها الشرائية ولتجنب ذلك يلجأ الأفراد إلى شراء الأصول الأخرى نظرا للارتفاع المستمر في الطلب عليها مما يزيد من حدة الارتفاع في أسعار المباني والأراضي وانتشار عمليات المضاربة بها ,لأن جزءا هاما من الثروات يبتعد عن الاستثمار في المجالات الصناعية والزراعية خاصة عند انتشار التشاؤم حول مستقبلا لأوضاع الاقتصادية بسبب التضخم مما يضعف من دوافع الاستثمار في مثل هذه المجالات ذات آجال الطويلة والتي تدر إيراداتها إلا بعد الانقضاء من فترة البدء بها بالإضافة إلى كونها محفوفة بالمخاطر في تلك الظروف ,لذلك تبحث رؤوس الأموال عن مجالات الاستثمار ذات الإيراد المضمون والسلع ومن المعروض أتم شراء الأراضي والمباني هو هذا من النوع الأخير من مجالات الاستثمار .

المطلب الثالث: قياس ومؤشرات التضخم

هناك عدة طرق لقياس معدلات التضخم واستخراج المؤشرات الخاصة به وتعتمد الحكومات بشكل عام على مؤشرات الأساسية التالية في قياس معدلات التضخم :

الفرع الأول: الأرقام القياسية للأسعار

تستخدم الأرقام القياسية في أغراض متعددة منها قياس المستوي العام للأسعار ,وذلك باختبار سنة معينة تكون هي سنة الأساس وسنة المقارنة لمعرفة التغيرات فيها بالنسبة لسنة الأساس ويكون معدل التضخم بهذه الطريقة هو[1]

$$\pi_t = \frac{I_{P(t)} - I_{P(t-1)}}{I_{P(t-1)}} \times 100 \ldots\ldots (1.6)$$

[1] جمعة رضوان, نفس المرجع سابق,ص 211

الجدول رقم 1: لتكن مؤشرات أسعار الاستهلاك للجزائر خلال الفترة 2007-2012[1]

السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012
المستوى العام للأسعار	118.24	123.98	131.10	136.23	142.39	155.05

أ-أحسب معدل التضخم لكل السنوات.

الحل:

حساب معدل التضخم لكل السنوات

$$\pi_{2008} = \frac{I_{p(2008)} - I_{p(2007)}}{I_{P(2007)}} \times 100 = \frac{123.98 - 118.24}{118.24} \times 100$$
$$= 4.86\%$$

بنفس طريقة نحسب المعدلات الأخرى ,كما هو موضح في الجدول

الجدول رقم (2): يمثل معدلات التضخم في سنة 2008-2009

السنوات	2007	2008	2009
المستوى العام للأسعار	118.24	123.98	131.10
معدل التضخم	-	4.86	5.74

ويتم قياس المستوى العام للأسعار باستخدام الأرقام القياسية للأسعار,بحيث توجد أنواع عديدة من الأرقام القياسية, أشهرها وأكثرها استخداما هي؛ الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك ,الرقم القياسي المرجح مكمش الناتج الوطني.[2]

[1] جمعة رضوان, مرجع سابق ص212
[2] جمعة رضوان, نفس المرجع سابق, ص212

أولا: الرقم القياسي الاستهلاك CPI

يعكس الرقم القياسي لأسعار المستهلكين التغيرات التي تطرأ على أسعار السلع والخدمات المستهلكة من قبل يقاس باستعمال مؤشر لاسبير والذي يعطى وفق العلاقةCPIالعائلات وذلك بين فترتين زمنيتين مختلفتين نشير فقط أن إلىCPI يقاس باستعمال مؤشر لاسبير والذي يعطى وفق العلاقة التالية.[1]

$$\mathrm{CPI} = \frac{\sum_{t=1}^{n} p_t^i \; q_0^i}{\sum_{i=1}^{n} p_0^i \; q_0^i}$$

حيث :

p_t^i: سعر السلعة عند الاستهلاك خلال السنة الحالية

p_0^i: سعر السلعة عند الاستهلاك خلال سنة الأساس i0.

q_0^i: كمية السلعة المستهلكة خلال سنة الأساس i.0

وعليه يتم حساب التضخم كمايلي :

$$INF_t = [(CPI_t - CPI_{t-1}) \div CPI_{t-1}] \times 100$$

t معدل التضخم خلال الفترة INF_t

CPI_t: مؤشر أسعار الاستهلاك في الفترة T

CPI_{t-1}: أسعار الاستهلاك في الفترة $t-1$

[1] عبد الحسين زيني,الأرقام القياسية , دار الحامد للنشر والتوزيع,عمان, 2012 , ص92

ثالثا: الرقم الضمني أو مكمش الناتج الداخلي الخام

يحسب المكمش الضمني implicit deflatorأو مكمش الناتج الداخلي الخام (PGDP) الاستهلاكي عند الأسعار الثابتة, ببساطة بتقسيم مقادير السعر الجاري على مقدار السعر الثابت وهو ما يسمى بمؤشرPaasche . ومنه فان مكمش السعر الضمني للإنفاق الاستهلاكي في السنة(j) هو:

$$P_{cj}=\frac{C_{jj}}{C_{j0}}$$

: السعر الجاري C_{jj}

: السعر الثابت $\boldsymbol{C_{j0}}$

ومنطقيا فإن قيمة المكمش الضمني في سنة الأساس (0) هي ,ببساطة مساوية للواحد مادام

$$p_{c0}=\frac{C_{00}}{C_{00}}=1$$

إن هذا المكمش هو نوع خاص لمؤشر السعر. لتفرض أننا نريد الجواب على السؤال التالي ؛بكم قد ارتفعت الأسعار المدفوعة بواسطة المستهلكين منذ سنة (0)؟,يمكن أن نعرف بأن أسعار السلع الفردية قد ارتفعت في اغلبها ,لكنها ليست جوابا فعليا ومقنعا لمسألة ذكر القائمة طويلة من تغيرات أسعار الوحدات الفردية . فبعض الوحدات من السلع تكون أكثر أهمية من الأخرى بالنسبة للمستهلكين, ونريد أخذ ذلك بالحسبان ويظهر من المقنع القول بأن أهمية السلعة ما بالنسبة للمستهلكين تسجل في شكل النسبة من الإنفاق الكلي الذي يخصص لتلك السلعة,بحيث نستطيع ترجيح تغيرات الأسعار الفردية بواسطة نسب الإنفاق لتعطي مؤشرا للارتفاع العام في الأسعار والمشكل الوحيد الذي يظهر هو من غير الواضح أي نسب الإنفاق ستأخذ, هل تلك السائدة في تلك السنة الجارية أم في سنة الأساس.[1]

الفرع الثاني: طريقة الفجوات التضخمية

تعتمد هذه الطريقة على تقدير الفروق بين حجم السلع والخدمات المنتجة في الاقتصاد وبين القوة الشرائية التي يملكوها المستهلكون، ويمكن معالجة هذه الفروق باستخدام العلاقات الطلب الكلي، ويمكن

[1] تومي صالح, مبادئ التحليل الاقتصاد الكلي,دار أسامة لنشر والتوزيع,2013, ص42

التغير عليها بشكل آخر وهو الفرق فائض الطلب الكلي النقدي وبين حجم الناتج الوطني الحقيقي , بحيث نعبر عليها بالعلاقة التالية.[1]

الفجوة التضخمية =الإنفاق الكلي النقدي (مقيم بالأسعار الجارية) – الناتج الوطني الحقيقي(الدخل الحقيقي)

الفرع الثالث: طريقة العرض النقدي

تتبع هذه الطريقة من طرف صندوق النقد الدولي عادة، وهي تقوم بقياس الفائض النقدي المعروض من خلال حساب الفرق الناتج عن التغير في عرض النقود وبين التغير في الطلب خلال فترة زمنية معينة.

[1] مجيد ضياء, اقتصاد النقود والبنوك, مؤسسة شباب الجامعة, الإسكندرية, 2001, ص223 ص224

المبحث الثاني:أنواع التضخم أسبابه وأثاره وطرق علاجه

التضخم ظاهرة اقتصادية ظهرت منذ القدم وللتضخم عدة أثار تختلف من نوع إلى أخر حسب المتغيرات الاقتصادية المسببة فيه,وقد حاولت أراء كثيرة تحاول تفسير التضخم والأسباب المؤدية إليه وللتضخم أثار اقتصادية واجتماعية عدة ,ويمكن التقليل من مخاطر التضخم باستخدام عدة سياسات هي السياسة النقدية والسياسة المالية

المطلب الأول:أنواع التضخم

إن تعدد المفاهيم الخاصة لكلمة التضخم أدى إلى وجود أنواع متعددة لها. على أن ذلك لا يعني انه لا توجد علاقات،أو روابط بين هذه الأنواع, فقد تشترك هذه الأنواع بمظاهر وسمات خاصة تجعلها شديدة الصلة ببغضها كتفسير ظاهرة التضخم بأنه عجز النقود المتداولة عن القيام بواجبها ,ووظائفها بصفة كاملة,وموضوعية.

كما أن سرد الأنواع المختلفة للتضخم يقتضي أن يكون بناءا على معايير هي.

الفرع الأول: تحكم الدولة في جهاز الأثمان

تحدد بعض أنواع الاتجاهات التضخمية بمدى تحكم الدولة في جهاز الأثمان, ومراقبتها لتحركات المستويات العامة للأسعار,والتأثير فيها حيث ينطوي تحت ظل هذا المعيار ثلاثة أنواع من الاتجاهات التضخمية

التضخم الطليق(المكشوف), التضخم المقيد (المكبوت), التضخم الكامن(الخفي)

أولا:التضخم الطليق (المكشوف)

يتسم هذا النوع من التضخم بارتفاع سافر في الأسعار والأجور ،والنفقات الأخرى والتي تتصف حركاتها بالمرونة وتتجلى في ارتفاع عام في الدخول النقدية،وذلك دون أي تدخل من قبل السلطات الحكومية للحد من الارتفاع، أو التأثير فيها،ووقفها حيث تتجلى مواقف هذه السلطات السلبية مما يؤدي

إلى تفشي هذه الظواهر التضخمية ،وتراكمها، فترتفع المستويات العامة للأسعار بنسبة اكبر من ازدياد التداول النقدي للكميات النقدية المتداولة.[1]

ثانيا: التضخم المقيد (المكبوت)

ويتجلى هذا النوع من التضخم بالتدخل من قبل السلطات الحكومية في سير حركات الأثمان بالتحكم في جهاز الأثمان في البلاد.فتحدد الدولة بإجراءاتها المختلفة التشريعية، والإدارية المستويات العليا للأسعار مانعة تعديها للحد الأقصى من ارتفاعها، ومن ثم جعل ارتفاع معدلاتها دون ارتفاع التداول النقدي,[2] كتجميد الأسعار ومنعها من الارتفاع , الرقابة على الصرف ,تحقيق وفير في الميزانية, والتقنين كبيع بالبطاقات.[3]

ثالثا : التضخم الكامن (الخفي)

يتمثل هذا النوع من التضخم بارتفاع ملحوظ في الدخول النقدية دون أن تجد لها منفذ للإنفاق، بفضل تدخل الدولة حيث حالت بإجراءاتها المختلفة دون إنفاق هذه الدخول المتزايدة فيبقى التضخم كامنا،وخفيا لا يسمح له بالظهور وفي شكل انكماش في الإنفاق على السلع الاستهلاكية، والغذائية، والاستثمارية.

وغالبا ما تتدخل العوامل ,والظروف الاقتصادية لإجبار الدولة على الحد من ظهور الظواهر التضخمية بالحد من الاتفاق في الحروب مثلا ,حيث يتمثل الإنتاج المدني بالتخفيض لصالح الإنتاج الحربي ,فأمام هذا الوضع وقلة المعروض من السلع الغذائية والاستهلاكية التي يشتد الطلب عليها أثناء الحروب بفضل ارتفاع الدخول النقدية, وتزايدها تلجا الدولة إلي إغلاق أوجه الإنفاق أمامها ,وتعتمد على التقنين بتطبيق نظاما لحصص بحيث لا يجوز الحيازة أكثر من الحصة المقدرة للأفراد ,وخير خبر شاهد على هذا النوع من التضخم ,التجربة البريطانية في مكافحة ومحاربة هذا الأخير من الإجراءات .

الفرع الثاني: مدى حدة الضغط التضخمي

يمكن تقسيم التضخم من حيث حدته، ودرجة قوته إلى: تضخم جامح، وتضخم غير جامح.

[1] غازي حسين عناية , التضخم المالي ,مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية ,ص 57.
[2] غازي حسين عناية , نفس المرجع .
[3] حسين بن سالم جابر الزبيدي, التضخم والكساد,مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع,الأردن, الطبعة1 ,2011 ,ص31

أولا:التضخم الجامح

يطلق على هذا النوع من التضخم أحيانا بالتضخم المفرط , والذي يعتبر اخطر أنواع التضخم على الاقتصاد الوطني ويظهر هذا النوع من التضخم نتيجة للزيادة المفرطة والحادة في كمية النقود المتداولة مع نقص في كمية المعروض السلعي نتيجة للظروف الغير عادية التي يمر بها الاقتصاد الوطني.

ويتميز هذا النوع من التضخم بارتفاع حاد في معدلات الأسعار يعقبها ارتفاع في مستويات الأجور و التكاليف والتي تؤدي إلى ارتفاع أخر في الأسعار ,حيث تصبح النقود عاجزة عن القيام بوظائفها الأساسية كونها مستودع للقيمة أو وسيلة جيدة للتبادل، نظرا لتدهور قيمتها.[1]

ثانيا: التضخم غير الجامح

هو تضخم ترتفع فيه معدلات الأسعار، ولكن بمستوى اقل ارتفاعا بالنسبة للتضخم الجامح. بحيث تكون آثاره اقل خطورة على الاقتصاد الوطني وبحيث يسهل على السلطات الحكومية علاجه، ومكافحته، والحد من آثاره بحيث لا يصل الأمر إلى فقدان الثقة تماما بالنقد المتداول.[2]

الفرع الثالث : الظواهر الجغرافية والطبيعية

تتحدد بعض أنواع الاتجاهات التضخمية بحدوث ظواهر جغرافية , وطبيعية قد لا تكون لها صفة الدوام , أو قد تكون بصورة طارئة وغير اعتيادية أهمها :

أولا : التضخم الطبيعي (الاستثنائي)

وهو تضخم غير اعتيادي ينشا نتيجة لظروف طبيعية حاصلة: كالتضخم الحاصل , نتيجة الزلازل، والبراكين،أو انتشار الأوبئة و الأمراض،أو انفجار ثورة من الثورات كحافز سياسي لخلق بوادر تضخمية،أو بسبب الفيضانات ,والأعاصير،أو بسبب الحروب. فهذه الظروف الطبيعية وغيرها قد تكون حافزا لبدء ظهور الاتجاهات التضخمية، واستفحالها بفضل العوامل الأخرى.

[1] محمود حسين الوادي ,كاظم جاسم العيساوي .دار المسيرة للنشر و الطباعة. ص159.
[2] غازي حسين عناية,مرجع سابق,ص62

ثانيا : تضخم الطلب

هو ارتفاع المستوى العام للأسعار نتيجة الطلب الكلي للسلع والخدمات على العرض الكلي ويحدث هذا النوع في حالة عجز الميزانية العامة للدولة , حيث تزيد إنفاقات الحكومة على إيراداتها فتضطر لزيادة الكتلة النقدية .

كما يمكن أن يحدث التضخم في الطلب بسبب تخلي الأفراد على ظاهرة الاكتناز إذا ارتفعت الأجور فيظهر بذلك طاب إضافي في سوق الخدمات ولتلبية هذا الطلب الجديد تقوم المؤسسات باستثمار إضافية بطلب عتاد جديد وأموال إضافية فيرتفع سعر الفائدة وسعر الإنتاج الجديد.

ثالثا : تضخم التكاليف

وهو ما يعبر عنه بالتضخم الناشئ من ارتفاع التكاليف أو تضخم النفقات . ينشا هذا النوع من التضخم نتيجة ارتفاع تكاليف الإنتاج بنسبة تفوق عن معدل الزيادة الإنتاجية ارتفاعا يؤدي إلى الزيادة في المستوى العام للأسعار السائدة حيث يحدث خلل في التوازن بين المنتجات و الخدمات وبين التكاليف و النفقات , أو بعبارة أخرى إن الزيادة في نفقات الإنتاج ترجع في الغالب إلى زيادة معدلات الأجور أي رغبة العمال في زيادة دخولهم .

الفرع الرابع: طبيعة العلاقات الدولية

يمكن تقسيم أنواع التضخم حسب طبيعة العلاقات الاقتصادية إلى تضخم مستورد وتضخم ذاتي وتضخم دوري.

أولا: التضخم المستورد

يظهر هذا النوع من التضخم في البلدان الصغيرة والنامية التي تستورد معظم السلع و الخدمات من الخارج. فنتيجة لارتفاع الأسعار في دول المصدرة ترتفع هذه الأسعار في الدول المستوردة، ويمكن حساب نسبة التضخم المستورد كما يلي: (قيمة الواردات /قيمة الناتج الوطني الإجمالي) × التضخم العالمي.[1]

[1] إسماعيل عبد الرحمان وآخرون : مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد,دار وائل للنشر ,ط1,1999عمان الأردن

ثانيا: التضخم الذاتي

وهو تضخم تلقائي خاص بالمجتمعات الرأسمالية.لا يرجع لعوامل فائض الطلب إنما إلى ارتفاع معدلات الأجور بالنسبة إلى معدلات الكفاءة الإنتاجية. كما حصل في الولايات المتحدة الأمريكية مابين(1957م_1960م) حيث شهدت هذه الفترة ارتفاعات متتالية لمعدلات الأجور دون أن يكون هناك فائض الطلب في الأسواق.[1]

ثالثا: التضخم الدوري

وهو سمات من سمات النظام الرأسمالي. بحيث يعبر عن حركات الظواهر الرأسمالية المتجدد,كالأزمات الاقتصادية المتجددة , زمنها الظواهر التضخمية الدورية التي تحدث عادة بين فترة وأخرى.[2]

المطلب الثاني: أسباب التضخم

أولا:التضخم الناشئ من زيادة التكاليف

تعد زيادة نفقات عناصر الإنتاج من الأسباب التي تساهم في حدوث التضخم فارتفاع أسعار السلع و الخدمات ينتج عن زيادة نفقات عناصر الإنتاج دون أن يكون هناك تغير في الطلب بالزيادة.ويقصد هنا بنفقات عناصر الإنتاج المواد الأولية والعمل ورأس المال والتنظيم.

فكثر من البلاد المتخلفة المنتجة للمواد الأولية والمصدرة لها تطالب بزيادة أثمان هذه المواد الخاصة أنها مواد أساسية في كثير من الصناعات الحديثة بالإضافة إلى ارتفاع تكاليف إنتاج ونقل وتامين هذه المواد , كذلك الحال بالنسبة لرأس المال .فنتيجة لارتفاع أسعار الفائدة ارتفعت تكلفة أو نفقة رؤوس الأموال.

أما فيما يتعلق بعنصر العمل فهو يعد من أهم عناصر الإنتاج وأكثرها مطالبة بزيادة معدلات الأجور أي زيادة تكاليف المشروعات بمقدار الزيادة في معدلات الأجور واستجابة لرغبة العمال في زيادة الأجور تقوم الدولة و المشروعات بزيادة أجورهم، بالفعل كمسكن مؤقت وسريع لمطالبهم المستمرة برفع أجورهم في المقابل لا تتحمل الدولة أو المشروعات عبا هذه الزيادة، فبدلا من أن تلجا إلى تحميل هذه

[1] بوشاشي بوعلام , الأمين في الاقتصاد, دار المحمدية الجزائر, ص237
[2] غازي حسين عناية, مرجع سبق ذكره , ص64

الزيادة على نفقات الإنتاج الأخرى بالانتقاص من عوائد الإنتاج الأخرى،أو بإنقاص معدلات الربح فإنها تقوم برفع أسعار السلع لاستيعاب الزيادة في أجور العمال، ومن ثم يتحقق التضخم.كما حدث في أوربا بشكل خاص حين تضاعف أسعار الوقود بنحو أضعاف إبان أزمت النفط عام1973، مما ادخلها في دوامة تضخم تكاليف، فزيادة أسعار الطاقة انعكس على كافة المنتجات مما رفع أسعارها بشكل كبير ومستمر طوال الفترة(1973-1978).[1]

ثانيا: التضخم المشترك

قد ينشا التضخم نتيجة لسحب الطلب ودفع التكاليف سويا، بمعنى أن ينشا بسبب زيادة حجم النقود المتداولة، دون تغير في حجم الإنتاج، وان يتوافق ذلك مع زيادة في تكاليف عناصر الإنتاج من أجور وارتفاع أسعار الأراضي وارتفاع أسعار الفائدة على التسهيلات الائتمانية وأسعار المواد الخام، حيث يؤدي ذلك إلى ارتفاع مستوى العام للأسعار.[2]

ثالثا: التضخم المستورد

يعرف هذا النوع من التضخم على انه الزيادة المتسارعة و المستمرة في أسعار السلع و الخدمات النهائية المستوردة من الخارج وهذا يعني أن الدول تستورد مجموعة من السلع و الخدمات التي تأتيها هي بدورها مرتفعة الأسعار وتضطر إلى بيعها في الأسواق المحلية بتلك الأسعار فالدول الصغيرة المنفتحة على العالم لا يكون لها أي دور ملموس في تحديد أسعار السلع التي تستوردها، فهي مستهلك صغير ولا يستطيع أن يؤثر في حجم السوق العالمي و أسعاره، ومن هنا تستورد هذه الدول التضخم كما هو من العالم الخارجي.[3]

المطلب الثالث: أثار التضخم

التضخم كظاهرة نقدية له من الآثار الاقتصادية و الاجتماعية ما يتجاوز خاصية النقدية فهو يترتب نتائج متمايزة تنعكس على مختلف أشخاص النظرية الاقتصادية، وينعكس أيضا على البناء الاقتصادي والاجتماعي ومتغيراته الكلية ويمكن ذكرها فيما يلي:

أولا: الأثر على توزيع الدخل

يحدث هذا الأثر أكثر من صدى، فمن ناحية يتأثر أصحاب الدخول الثابتة من موظفين ومتقاعدين وغيرهم بشكل ملموس وكبير من جراء الانخفاض في القوة الشرائية لدخولهم، في حين يعود

[1] سوزي عدلي ناشر : مقدمة في الاقتصاد النقدي والمصرفي, منشورات الجبلي الحقوقية , ص133 ص134
[2] بن تركية أمينة , زرزي فتحية , مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية , المجلد3/العدد2 , 2019 ص85 , تاريخ النشر 2020/01/22
[3] احمد حسين الرفاعي ,وآخرون, نفس المرجع السابق ص241

التضخم إلى حد ما بالنفع على المنتجين وأصحاب الأعمال الذين ارتفعت أسعار منتجاتهم ويكون ذلك أكثر وضوحا في حالت تفاوت ارتفاع الأسعار بين السلع و الخدمات المختلفة، فالذين ارتفعت أسعار سلعهم أكثر من غيرها يستفيدون بشكل اكبر من أولئك الذين شهدت أسعار سلعهم ارتفاعا عاديا معتدلا.

من ناحية أخرى يستفيد المقترضون (المدينون) بشكل اكبر من ارتفاع الأسعار ويتضرر المقترضون (الدائنون) كثيرا من ذلك فالمبلغ الذي حصلت عليه اليوم عند حدوث تضخم متسارع يفقد نسبة كبيرة من قوته الشرائية في المستقبل أو عند سداده، وعليه فان عمليات البيع الأجل (بالتقسيط) تأثر بشدة في الفترات التي يتوقع فيها تزايد الأسعار بشكل مستمر ويعدو من الصعب استخدام هذه الطرق من البيع في الدول التي تشهد باستمرار تزايدا متسارعا في المستوى العام للأسعار.

ثانيا: الأثر على أسعار الفائدة

لتفادي خسارة الدائنين أو المقرضين ولتشجيعهم على تقديم الأموال أو المدخرات إلى المؤسسات المالية فان آلية تحديد سعر الفائدة يجب أن تأخذ في اعتبارها معدل التضخم المتوقع من عام إلى أخر،الأمر الذي يعني ضرورة إضافة علاوة تضخم إلى الفائدة على الأموال المقترضين، ومن هنا يجري التفريق بين سعر الفائدة الاسمي وسعر الفائدة الحقيقي والأخير هو معدل الفائدة الذي يحصل عليه المقترضين بعد الأخذ في الاعتبار توقعات معدل التضخم.ويحسب معدل الفائدة الحقيقي لمعادلة فيشر على النحو التالي: [1]

$$R=i-f$$

حيت:

(r) هو معدل الفائدة الحقيقي.

(i) معدل الفائدة الاسمي.

(f) معدل التضخم.

ثالثا: الأثر على توزيع الثروة

نضرا لأنه يترتب على التضخم انخفاض في الدخول الحقيقية لأصحاب الدخول النقدية الثابتة وشبه الثابتة، ولكي تحافظ هذه الفئات على مستوى المعيشة المعتاد لديهم فإنهم يضطرون إلى بيع بعض

[1] احمد حسين الرفاعي وآخرون : نفس المرجع السابق ص345

الأصول لديهم في الوقت الذي يقوم بالشراء أصحاب الدخول المتغيرة المستفيدة من التضخم، وبالتالي يترتب على التضخم إعادة توزيع الثروة في نفس اتجاه إعادة توزيع الدخل الوطني في صالح أصحاب الدخول النقدية المتغيرة وفي غير صالح أصحاب الدخول النقدية الثابتة وشبه الثابتة.

رابعا: الأثر على الادخار

زيادة معدلات التضخم في المجتمع تؤثر سلبا على المدخرات المحلية تلك التي تعد مصدر الأساسي لتمويل عمليات التنمية، مما يؤثر سلبا على خطط وبرامج التنمية وذلك لان لارتفاع معدلات التضخم تؤدي إلى إضعاف ثقة الأفراد في النقود، وبالتالي تفقد النقود وضيفتها كمستودع للقيمة، ويزداد التفضيل السلعي لدى الأفراد عن التفضيل النقدي ويقومون بتحويل ما لديهم من أرصدة نقدية إلى ذهب وعملات أخرى أكثر استقرارا والى أصول حقيقية.[1]

خامسا: الأثر على الاستثمار

يؤثر التضخم سلبا على الاستثمار بالمجتمع، حيث يترتب عليه توجيه الاستثمارات إلى الأنشطة التي تتسم بسرعة دوران رأس المال ذات المعدلات المرتفعة من الربح وهي ليست الأكثر أهمية لعمليات التنمية مثل المضاربة على الأراضي و العقارات ,وتخزين السلع ونتيجة لتوقع ارتفاع أسعارها في المستقبل ,فضلا عن توجيه الاستثمارات إلى فروع النشاط الاقتصادي التي ترتفع أسعارها باستمرار، كما يترتب على التضخم صعوبة تقدير التكلفة الحقيقية للمشروعات، ومن ثم ارتباك في تنفيذ المشروعات التي تكون تحت الإنشاء، فضلا على ضعف الدولة تجذب الاستثمارات الأجنبية.

سادسا: الأثر على ميزان المدفوعات

يترتب على التضخم في دولة ما وخاصة عندما يكون أعلى من معدلات التضخم العالمية زيادة حدة العجز في ميزان المدفوعات بها يترتب عليه:

- نقص الصادرات لأنها تكون أعلى نسبيا ,وزيادة الواردات لأنها ارخص نسبيا وينعكس ذلك في صورة عجز في الحساب الجاري.

[1] علي عبد الوهاب نجا , محمد عزت غزلان ,عبير شعبان عبده , اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية , مكتبة الوفاء القانونية ,2013ص345

- هروب رؤوس الأموال الوطنية إلى عملات أخرى ودول أخرى أكثر استقرارا وبحثا عن معدلات فائدة حقيقية اعلي.
- إحجام رؤوس الأموال الأجنبية من التدفق إلى داخل الدولة بسبب انخفاض أسعار الفائدة الحقيقية على الاستثمارات المالية.[1]

المطلب الرابع : طرق معالجة التضخم

من اجل معالجة التضخم تستخدم الدولة عادة السياسات الكلية التي تؤثر على الاقتصاد بشكل عام سواء أكانت المالية والنقدية، حيث تقوم بمجموعة من الإجراءات التي تساهم في الحد من ظاهرة التضخم والتي تنحصر فيما يلي:

الفرع الأول: السياسة النقدية

أولا: عمليات السوق المفتوحة

يقصد بعمليات السوق المفتوحة دخول البنك مشتريا أو بائعا في سوق الأوراق المالية خاصة السندات الحكومية[2],حيث يقوم البنك المركزي من خلال هذه السياسات التأثير على عرض النقود بحيث يدخل السوق المالي لبيع ما لديه من سندات حكومية , ويتلقى مقابلها نقودا ورقية يتقلص من خلالها حجم النقود الزائدة في السوق , الأمر الذي يؤدي إلى رفع القوة الشرائية للنقود مرة أخرى بسبب انخفاض عرضها في السوق وبالتالي التخفيض في حدة التضخم

ثانيا: سياسة الاحتياط الإلزامي

يقوم البنك المركزي في العادة بفرض نسبة معينة تلزم البنوك التجارية بالاحتفاظ بها كاحتياطي مقابل الودائع لديها ويسمى ذلك بالاحتياط القانوني أوال إلزامي ويلتزم كل بنك بالاحتفاظ بتلك النسبة لدى البنك المركزي دون أن يحصل منها على أية فوائد، ففي أثناء ظاهرة التضخم يقوم البنك المركزي بزيادة نسبة الاحتياطي فتقل عندئذ قدرة البنوك التجارية على خلق النقود عن طريق تقديم قروض وبالتالي يقل حجم النقد في الاقتصاد الأمر الذي يساعد على مكافحة التضخم.[3]

[1] علي عبد الوهاب وآخرون : نفس المرجع السابق ص346
[2] نعمت الله نجيب إبراهيم, أسس علم الاقتصاد, مؤسسة ضباب الجامعة, مصر,2000 ,ص449
[3] محمود الوادي : وآخرون , الأساس في علم الاقتصاد , دار اليازوري للنشر و التوزيع , ص 301

ثالثا: سياسة إعادة سعر الخصم

ويقصد بسعر الخصم، سعر الفائدة على القروض التي يقدمها البنك المركزي للبنوك التجارية. ففي حالة التضخم يقوم البنك المركزي برفع سعر الخصم مما يعني رفع سعر الفائدة للقروض التي يعطيها للبنوك التجارية مما يؤدي إلى رفع سعر الفائدة على القروض الممنوحة للأفراد، فتقل رغبة الأفراد على الاقتراض فيقل الطلب على النقود مما يؤدي إلى معالجة التضخم في الاقتصاد.

الفرع الثاني: الساسة المالية

أولا: السياسة الضريبية

إن السياسة الضريبية تأثير مباشر وظاهر على سلوك المستهلكين وتوجهاتهم الاستهلاكية، كما تعتبر من المصادر المهمة للدولة ولكن يجب الأخذ بعين الاعتبار درجة الحساسية التي تؤثر على السياسة المالية للدولة.[1]

نجد أن السياسة الضريبية تعتبر من أهم البنود في السياسة المالية بغرض التحكم في عوامل الإنفاق كوسيلة للرقابة على التضخم، وذلك من خلال إحلال التوازن بين الطلب الكلي و العرض الكلي ,عن طريق التأثير على الطلب الكلي باستخدام معدلات الضريبة، ففي حالة التضخم يتم رفع الضريبة التصاعدية على الدخل وبالتالي التخفيض من حجم الطلب الكلي.

ثانيا: سياسة الإنفاق العام

المقصود بسياسة الإنفاق العام هو تأثير الميزانية العامة على الإنفاق الحكومي باعتباره أداة من أدوات السياسة المالية في مواجهة التضخم ,وذلك بتخفيض الإنفاق العام الذي ينجم عنه فائض في الميزانية العامة، حيث انه في حالة التضخم تقوم الدولة بتخفيض الإنفاق الحكومي باستحداث فائض في الميزانية العامة للدولة من اجل التأثير على الإنفاق الاستهلاكي و الاستثماري.

ثالثا: سياسة التسعير الجبري

[1] فؤاد زميت, اثر التضخم المستورد على التضخم المحلي والتوازن الخارجي في الاقتصاد الجزائري 1990-2015,أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه ,علوم تجارية,جامعة محمد بوضياف, المسيلة, 2018, ص17

بحيث تقوم الدولة بوضع حد أقصى أو أدنى للأسعار في حالة التضخم من اجل التأثير على الأسعار ,كما يمكن استخدام نظام التقنين أو بيع البطاقات التموينية للتأثير على حجم الاستهلاك وبالتالي التأثير على الطلب الكلي.

رابعا: سياسة الحد من زيادة الأجور

وذلك عن طريق وضع حد أعلى للأجور (سقف) وحد ادني ,كل ذلك من اجل التأثير على الطلب الكلي ومحاولة الحد من التضخم

خامسا: سياسة الحد من استيراد السلع الكمالية

وذلك يهدف لتخفيض الإنفاق الاستهلاكي على السلع الكمالية، حيث تقوم الدولة برفع التعريفة الجمركية على استيراد هذه السلع وأحيانا تقوم بمنع استيراد هذه السلع النهائية

سادسا: سياسة تشجيع الادخار الموجه نحو الاستثمار

تهدف هذه السياسة إلى تقليل حجم الإنفاق الحكومي ومحاولة توجيه المدخرات نحو الاستثمار مما يؤدي إلى زيادة الناتج الوطني أي العرض الكلي مما يساعد في تخفيض أسعار وإعادة القوة الشرائية

المبحث الثالث: النظريات المفسرة للتضخم

تختلف النظريات المفسرة للتضخم والمصادر الدافعة لارتفاع الأسعار المتواصل، وللتعرف على هذه المصادر سوف نتطرق في هذا المبحث لأهم النظريات المفسرة للتضخم

المطلب الأول: التضخم في النظرية الكمية للنقود

قام بوضع النظرية الكمية للنقود و تطويرها كل من الاقتصادي جون لوك(1632-1704) ومواطنه دافيد هيوم (1689-1776) ثم ميل(1773-1836) ويقوم مضمون هذه النظرية على أن التغير في كمية النقود يؤدي إلى التغير في مستوي الأسعار بنفس المعدل و الاتجاه وهذا بافتراض بقاء العوامل الأخرى ثابتة.

ويرى أنصار النظرية الكمية إن الزيادة في كمية النقود المتداول في السوق هي سبب ظهور البوادر التضخمية، أي انه كلما طرحت في السوق كميات من النقود المتداولة كلما ارتفعت الأسعار والتي تنجم عن حصول ظاهرة التضخم في المجتمع ويمكن تفسيرها من خلال معادلة فيشر وكامبردج.

1. معادلة فيشر:[1]

يؤكد آرثر فيشر في نظرية الطلب على النقود لغرض المبادلات وظيفة النقد كوسيط للمبادلة، وتقوم نظرية على مطابقة حسابية أساسها أن أي مبادلة تجري بين البائع و المشتري تتطلب استبدال النقود بالسلع أو الخدمات أو الأوراق المالية ويترتب عن ذلك حقيقة مؤداها أن قيمة النقود يجب أن تساوي قيمة السلع أو الخدمات أو الأوراق المالية. ففي أي لحظة من الزمن يجب أن تتساوى قيمة السلع والخدمات و الأوراق المالية مع عدد المعاملات في تلك اللحظة (T) مضروبا في معدل سعر المعاملات (P)، وعلى ذلك فان قيمة (PT)تكون مساوية إلى قيمة التدفق النقدي الذي يتمثل في قيمة النقود (M) مضروبا في سرعة تداول النقود (V)ويتم التعبير عن المعادلة كالتالي:

$$MV = PT \ldots\ldots\ldots (1)$$

حيث:

M: عامل خارجي يتحدد مقدارها بواسطة البنك المركزي.

[1] ضياء مجيد الموسوي, نفس المرجع السابق ص81 ص82

T: دالة في متوسط الدخل ,ويفترض الكلاسيكيون أن الدخل يكون دائما عند مستوى الاستخدام التام.

V: ثابتة ومستقلة عن باقي المتغيرات لأنها تعتمد على عوامل فنية.

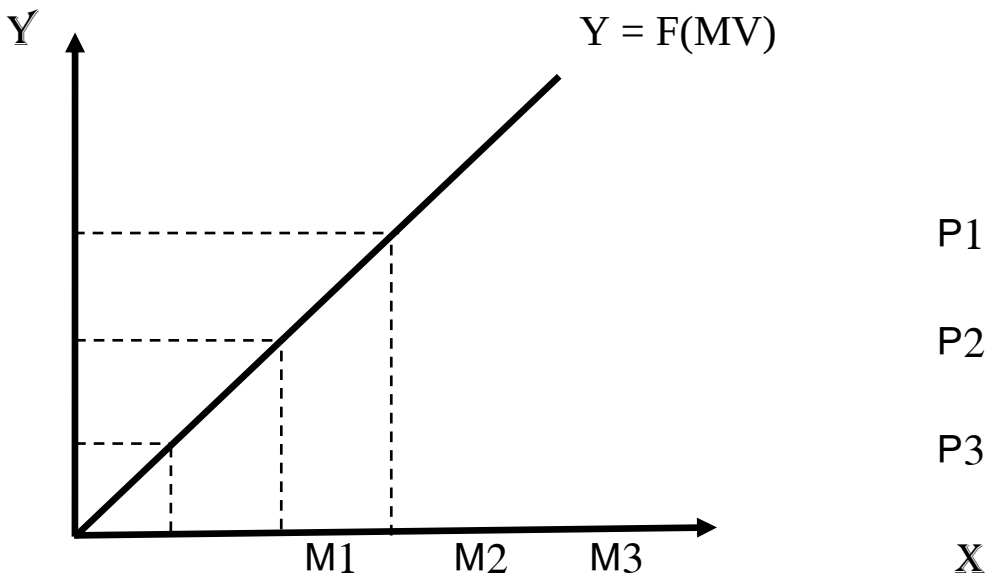
حيث يمكن تحويل المعادلة 1 إلى الشكل التالي

$$P = MV/T \quad \ldots\ldots\ldots\ldots (2)$$

ومنه فان مستوى العام للأسعار يعتمد على كمية النقود ,والتغير في السعر يكون بنفس التغير في كمية النقود مع ثبات كل من T و V.

معادلة فيشر بيانيا

الشكل رقم (1)



المصدر: ضياء مجيد الموسوي، الاقتصاد النقدي، ص82.

من خلال الشكل يلاحظ أن مستوي السعر (P) يتزايد بزيادة كمية النقود وينخفض بانخفاض كمية النقود(MV).

رغم أهمية التبادل لفيشر غير أن العلاقة بين كمية النقود ومستوى العام للأسعار التي تضمنتها النظرية ليست بالبساطة التي تصورتها وذلك أنا لأسعار قد ترتفع لأسباب لا علاقة لها بزيادة كمية النقود .

2. معادلة كامبريدج للأرصدة النقدية

يعود الفضل في صياغة هذه المعادلة إلى الفريد مارشال، بيجو وأعضاءه مدرسة كامبردج، وتعتبر هذه المعادلة الوجه الثاني للنظرية الكمية للنقود بعد معادلة المبادلة، غير أن هذه المبادلة تركز على جانب الطلب كمحدد أساسي لحجم الدخل النقدي.[1]

ويتمحور تحليل مدرسة كامبردج على العوامل التي تحدد طلب النقود للاحتفاظ بها على شكل أرصدة نقدية عاطلة (سعر الفائدة، مقدار ثروة الفرد، وسائل تسهيلات الشراء، التوقعات في المستقبل حول الأسعار.....الخ)،حيث تعتقد المدرسة أن التغيرات في هذه العوامل تكاد تكون ثابتة في الأمد القصير وإنها تكون بنفس التغير في دخول الأفراد.[2]

وبناءا على ذلك يمكن التعبير عن معادلة الأرصدة النقدية على النحو التالي:[3]

$$M = K (Y.p) \quad \ldots\ldots\ldots 1$$

حيث

M: كمية النقود

Y: الناتج الوطني الحقيقي، ويتكون من كميات المنتج النهائي من السلع الاستهلاكية والاستثمارية.

p: مستوى الأسعار ويختلف عن معادلة فيشر ,هو يمثل متوسط العام للأسعار المنتجات النهائي

k: يعبر عن التفضيل النقدي للمجتمع عند مارشال، ويشير إلى النسبة من الدخل الوطني التي يرغب العناصر الاقتصادية في مجموعتها في الاحتفاظ بها على شكل نقدي سائل.

وبما أن القيمة النقدية للإنتاج الوطني (y.p) = الدخل الوطني النقدي (y)

يمكن صياغة المعادلة(1) على النحو التالي :

$$\mathbf{M = KY \quad \ldots\ldots\ldots 2}$$

وفقا لهذه المعادلة يتحدد الطلب على النقود تبعا للدخل، حيث أن هناك نسبة من الدخل يرغب الأفراد الاحتفاظ بها بصورة أرصدة نقدية سائلة.

[1] سعيد هتهات , دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم , رسالة ماجستير , قسم العلوم الاقتصادية كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية , جامعة ورقلة , 2006, ص48

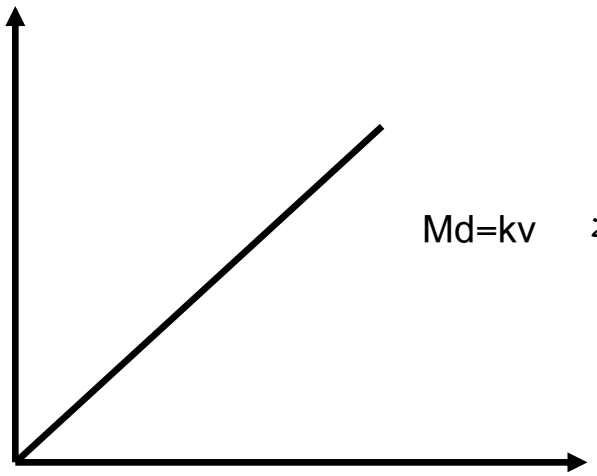
[2] ضياء مجيد الموسوي , نفس المرجع السابق ,ص86

[3] سعيد هتهات, نفس المرجع السابق ص54

يمكن أن نستخلص من تحليل معادلة كامبردج إلى ما يلي:

- العلاقة بين كمية النقود (M)والأسعار (P) هي علاقة طردية:
- العلاقة العكسية بين مستوى الأسعار (P) والتفضيل النقدي (K)
- ركزت معادلة فيشر على وظيفة المبادلة للنقود، بينما أضافت معادلة كامبردج وظيفة الادخار؛
- تركز معادلة كامبردج على متوسط أسعار المنتجات النهائية فقط؛ بينما معادلة فيشر فتركز على المتوسط العام للأسعار لكافة المعاملات في اللحظة (T).

الشكل(2):معادلة كامبردج بيانيا



المصدر: ضياء مجيد الموسوي، الاقتصاد النقدي ,ص93

من خلال تحليل النظرية الكمية للنقود نخلص إلى أنه رغم تطور صيغة كامبردج أكثر من فيشر إلا أن صيغة كامبردج لا تأخذ بعين الاعتبار أثر المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر على الطلب للأرصدة النقدية ,وإنما تفترض ثباتها في الأمد القصير.[1]

[1] ضياء مجيد الموسوي, مرجع سبق ذكره, ص93

المطلب الثاني: النظرية الكنزية

يري أصحاب هذه النظرية، أن الارتفاع في المستوي العام للأسعار يعزى إلى زيادة الطلب بنسبة تفوق زيادة العرض, وهذا يعني أن زيادة الطلب على السلع والخدمات وما يترتب عليها من زيادة الإنفاق سواء كان ذلك الإنفاق استهلاكيا أو استثماريا أو إنفاقا حكوميا بشكل يفوق الطاقة الإنتاجية للاقتصاد الوطني، فإن تلك الزيادة بالضرورة سوف تؤدي إلى زيادة المستوى العام للأسعار، وهذا عكس ما ذهبت إليه النظرية الكلاسيكية في أن سبب زيادة الطلب الكلي يرجع لزيادة الكتلة النقدية المعروضة.[1]

وعموما يتميز التحليل الكينزي في تفسيره للتضخم بمرحلتين أساسيتين:

المرحلة الأولى: لا تكون فيها كل الموارد الإنتاجية مستغلة, وبالتالي عند زيادة الإنفاق الوطني بزيادة إنفاق الحكومة سوف يؤدي ذلك إلى زيادة الدخول، والذي ينتج عنه زيادة الإنفاق على الاستهلاك، أي أن الطلب الكلي يزيد فينعكس ذلك على الإنتاج ويؤدي إلى ارتفاع بسيط في الأسعار، لأن فائض الطلب يمتصه التوظيف والإنتاج.

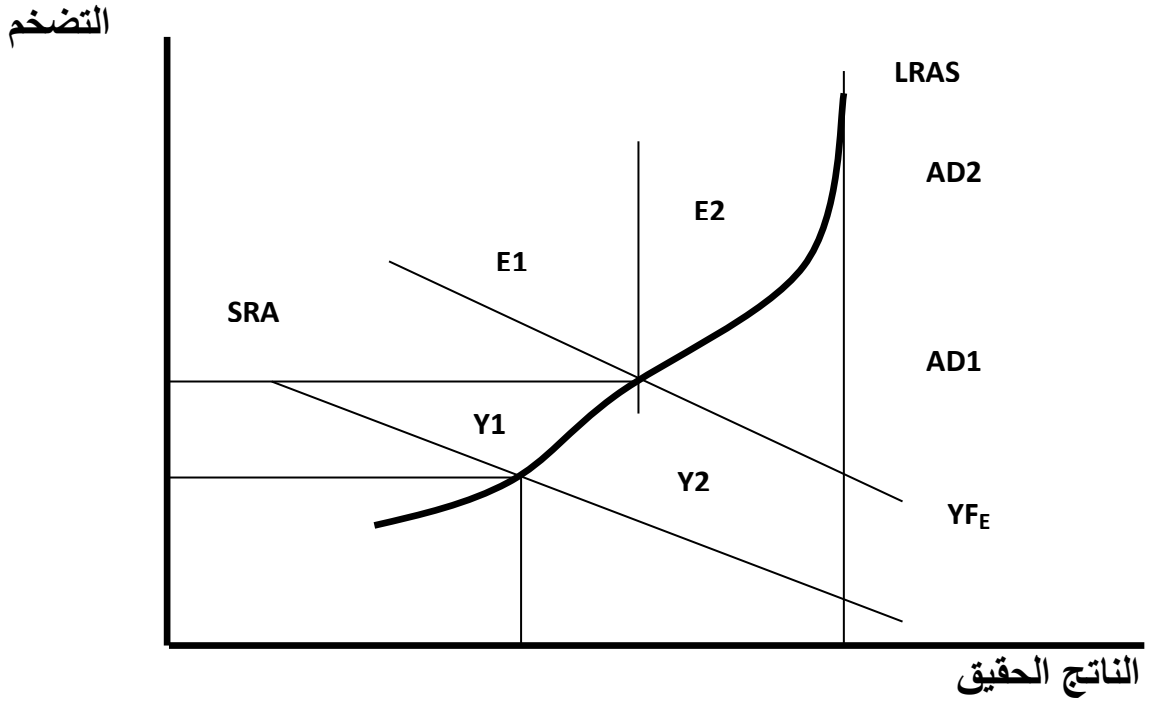
المرحلة الثانية: وهي المرحلة التشغيل التام، حيث تكون الطاقات الإنتاجية قد وصلت إلى أقصى حد من تشغيلها، فمع افتراض أن الزيادة في الطلب الكلي لا تنجر عنها زيادة في الإنتاج أو العرض الكلي للسلع والخدمات، فإنه سوف ينتج الفرق بين الطلب الكلي والناتج الوطني يسمى "فائض الطلب " الذي ينعكس على ارتفاع الأسعار.[2]

الارتفاع في الأسعار سوف يستمر باستمرار وجود فائض الطلب (القوى التضخمية).

[1] عبد المطلب عبد الحميد,اقتصاديات النقود والبنوك, الدار الجامعية, الإسكندرية, 2007,ص272

[2] بلعزوز بن علي , محاضرات في النظريات والسياسات النقدية ,الطبعة الرابعة ,ديوان المطبوعات الجامعية,الجزائر ,2017,ص141

الشكل(3):تضخم سحب الطلب



سيؤدي إلى حصول تضخم، وذلك في ظل AD2إلى AD1 من خلال الشكل يتبين أن ارتفاع مستوى الطلب من افتراضات التشغيل الكامل.

بسبب ارتفاع الطلب الكلي إلى حصول الفجوة التضخمية , ويمكن حصر E2إلى E1يؤدي انتقال نقطة التوازن منالتفسيرات النظرية المطروحة لتحليل الفجوة التضخمية أو ما يعرف بفجوة الطلب كالتالي:

1- زيادة حجم الدخل المتاح نتيجة لتخفيض الضرايب الذي يعزز بدوره الطلب المستهلكين على السلع والخدمات.

2- النمو الكبير في عرض النقد نتيجة انخفاض أسعار الفائدة.

3- النمو المتسارع للشركاء التجاريين يمكن أن يكون له تأثير مباشر في زيادة الطلب على السلع المحلية.

4- التوقعات الايجابية للمستهلكين بشان الدخول المستقبلية من شأنه أن يحفز الاستهلاك الجاري الذي بدوره يحفز الطلب الكلي.

المطلب الثالث: النظرية الكنزيون الجدد

يرجع الكنزيون الجدد سبب التضخم إلى زيادة الطلب الكلي على السلع والخدمات ,وهذا كما اعتقد كينز، لكنهم يرون أن أثر زيادة الطلب الكلي على مستوى التشغيل الكامل والمستوى العام للأسعار يتوقف على الحالة الاقتصادية للدولة التي تتعلق بالمرونة العرض الكلي , وبذلك فهم يميزون بين ثلاث حالات وهي حالة الكساد الشديد، الاقتصاد قريب من المستوى التشغيل الكامل (تحت مستوى التشغيل الكامل)، وأخيرا حالة الاقتصاد عند مستوى التوظيف الكامل.

نلاحظ من الشكل (4.6) أنه إذا كان الاقتصاد في الحالة الكساد الشديد والتي تعني وجود فائض كبير في العرض أفقيا (كبير المرونة)، وفي حالة زيادة الطلب الكلي ASالكلي من السلع والخدمات، حيث يكون منحنى العرض الكلي

مع بقاء الأسعار ثابتة عند Y1إلى Y0يرتفع الناتج الحقيقي فقط من AD1إلى AD0الذي ينتج عنه انتقال المنحنى من

وبالتالي يكون التضخم صفري .P0المستوى

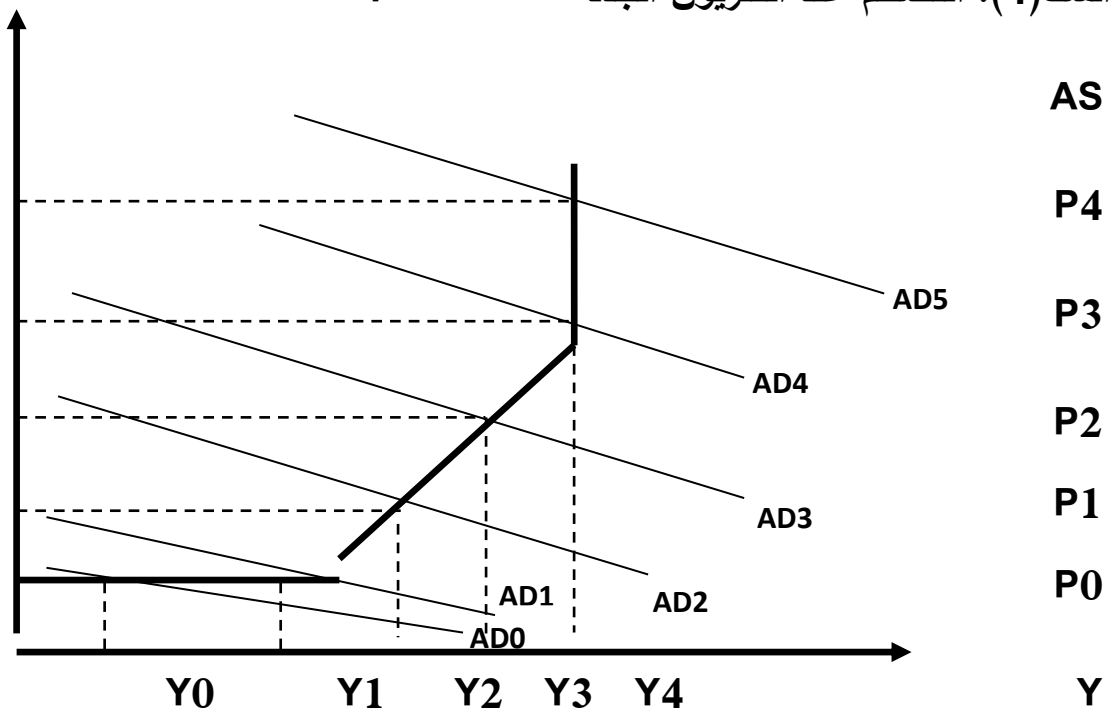
أما إذا كان الاقتصاد تحت مستوى التشغيل الكامل يكون منحنى العرض الكلي مائلا (موجب المرونة)، وفي حالة زيادة الطلب الكلي الذي يترجم بانتقال منحنى الطلب الكلي منAD2إلى AD3.

يزداد العرض الكلي من Y2 إلى Y2 يسمح في النهاية ارتفاع جزءي أو طفيف في المستوى العام للأسعار من P1 إلى P2، وهذه الحالة طبيعية أكثر حدوثا في التحليل الكنزي.

بالنسبة للحالة الأخيرة أين يكون الاقتصاد عند مستوى التوظيف الكامل، حيث يكون منحنى العرض الكلي عديم المرونة (عمودي)، فإن الزيادة في الطلب الكلي التي تترجم في انتقال المنحنى من AD4 إلى AD5، تسمح بارتفاع المستوى العام للأسعار مع بقاء الانتاج الكلي ثابت عند مستوى Y4.[1]

1جمعة رضوان , مرجع سابق ,ص222

الشك(4): التضخم عند الكنزيون الجدد



يمكن القول أنه حسب التحليل الكنزي والكنزيون الجدد فإن معدل التضخم يرجع إلى الطلب و العرض الكلين، حيث إذا كانت الزيادة في الطلب الكلي تفوق بكثير العرض الكلي يكون معدل التضخم كبيرا، والعكس صحيح إذا كان العرض الكلي يفوق بكثير الطلب الكلي إين يكون الاقتصاد في الحالة الكساد الكبير، أين يكون معدل التضخم صفري أو سالب، وعليه يمكن كتابة معدل التضخم بالعلاقة التالية:

$$\boldsymbol{\pi = g_{AD} - g_{gdp}}$$

حيث π:معدل التضخم

g_{AD}: معدل النمو الطلب الكلي.

g_{gdp}: معدل نمو التاتج الحقيق.

على هذا الأساس، إذا كان:

- منحنى العرض الكلي أفقيا (كبير المرونة) أو في الحالة الكساد، يكون معدل التضخم صفري, بمعنى أن مقدار الزيادة في الإنتاج الحقيقي تساوي معدل الزيادة في الطلب الكلي $\pi = 0$[1]
- منحنى العرض الكلي مائلا (موجب المرونة) أو تحت مستوى التشغيل الكامل، ففي هذه الحالة إذا كان معدل الزيادة في الطلب الكلي أكبر من معدل نمو الناتج أي قليل المرونة، يكون معدل التضخم اكبر، والعكس صحيح إذا كان منحنى العرض الكلي كبير المرونة.
- أما إذا كان الاقتصاد عند مستوى التشغيل الكامل حيث يكون منحنى العرض الكلي عموديا (عديم المرونة)، والتي تعني أن المعدل النمو في الناتج يساوي الصفر، فإن معدل التضخم يساوي معدل الزيادة في الطلب الكلي من السلع والخدمات كمايلي:

$$\pi = g_{\mathrm{AD}}$$

[1] جمعة رضوان , مرجع سابق, ص 223

خاتمة الفصل

من خلال الفصل الأول تطرقنا إلى الإطار النظري للتضخم كما أتت به النظريات الاقتصادية وبالرغم من تعدد المدارس الاقتصادية التي حاولت تفسير التضخم إلا أنها عجزت عن تقديم تعريف شامل وموحد لها رغم إجماعها على أن التضخم هو الارتفاع في المستوى العام للأسعار وانخفاض في قيمة النقود,كما اتضح في هذا الفصل أن يمكن قياس التضخم بعدة طرق وذلك من اجل التنبؤ به وللتضخم عدة أنواع التي يمكن تقسيمها حسب القطاع وعدة وأسباب.

وللتضخم عدة آثار سلبية تلقي بضلالها على الحياة الاقتصادية والاجتماعية ولمعالجة مشكلة التضخم استخدمت الدولة عدة سياسات أولها السياسة النقدية والسياسة المالية للتخفيف من حدته وآثاره السلبية على الاقتصاد الوطني.

الفصل الثاني:

الدراسة القياسية لعلاقة التضخم ببعض المتغيرات الاقتصادية في الجزائر

تمهيد

تعتمد الدراسات القياسية للعلاقة بين المتغيرات الاقتصادية على النظرية الاقتصادية والتوقعات المرتقبة، حيث تعمل على تبسيط هذه العلاقة وتحديد نوعها، والتي غالبا ما تتصف بكونها مركبة وتنطوي على العديد من العلاقات الاقتصادية المتشابكة، وتعد نماذج التكامل المشترك ودوال الاستجابة من بين النماذج الأكثر ملائمة لوصف وتحليل هذا النوع من الظواهر، كون أننا بحاجة لنموذج يحتوي على عدد من المتغيرات التي يكون من ضمنها التضخم والناتج المحلي والكتلة النقدية والواردات، فان النموذج التكامل المشترك هو من بين أحسن النماذج لمعرفة أهم المتغيرات المؤثرة فيه لذا سنحاول من خلال هذا الفصل ببناء نموذج اقتصادي قياسي لعلاقة التضخم ببعض المتغيرات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1990- 2020.

المبحث الأول : السياسة النقدية في الجزائر

شهدت الجزائر تحولات كبيرة في سياستها النقدية لمواكبة التطورات الحاصلة في اقتصادها المحلي من جهة، والتحول نحوى العالم الخارجي من جهة اهرى، خاصة في ضل تبنيها الانفتاح الاقتصادي الذي تزامن مع انخفاض أسعار النفط، على هذا الأساس، يمكن القول بان الجزائر عرفت تغيرات جذرية في سياستها مع مطلع سنة 1990

المطلب الأول : مفهوم السياسة النقدية

–هي عبارة عن مجموعة الإجراءات التي تتخذها الدولة في إدارة كل من النقود والائتمان وتنظيم السيولة العامة للاقتصاد.[1]

–السياسة النقدية هي مجموعة القواعد والأحكام التي تتخذها الحكومة وأجهزتها المختلفة للتأثير في النشاط الاقتصادي من خلال التأثير في الرصيد النقدي لإيجاد التوسع والانكماش في حجم القوة الشرائية للمجتمع بما يتفق وتحقق مجموعة أهداف السياسة الاقتصادية.[2]

المطلب الثاني: السياسة النقدية في الجزائر 1990–2000

عرفت الجزائر مطلع 1990 انخفاضا في قيمة عملتها الوطنية، سمح بارتفاع معدل التضخم وارتفاع تكلفة الوردات، مما أدى إلى ارتفاع عجز الميزانية، ونضرا لهذه الأوضاع أصبح بنك الجزائر بموجب قانون النقد والقرض مؤسسة مستقلة مهمتها الرئيسية تتمثل في إدارة السياسة النقدية والنظام البنكي، في ضل برامج التصحيح الهيكلي تم الاتفاق على مجموعة من الإجراءات كان أهمها:

–تحرير أسعار الفائدة الدائنة والمدينة في حدود سقف قدره 20%

–رفع معدل إعادة الخصم إلى 11.5% عام 1991 بعدما كان 7% عام 1989

–إنشاء سوق مابين البنوك كجزء من السوق النقدي

–تقليص الزيادة في الكتلة النقدية من 21% عام 1993 إلى 14 %عام 1994

[1] محمد عبد المنعم عفر, الاقتصاد الكلي ,المجلد الرابع,دار البيان العربي ,1985,ص343

[2] بلعزوز بن علي ,محاضرات في النظريات والسياسات النقدية ,ديوان المطبوعات الجامعية ,الطبعة الأولى,2006,ص112

المطلب الثالث: السياسة النقدية في الجزائر 2000 -2014

عرفت الجزائر خلال المرحلة (2000-2014) توسعا نقديا غير مسبوق بسبب المستويات المرتفعة التي شهدتها أسعار النفط التي سمحت بزيادة كبيرة وغير مسبوقة في صافي الموجودات الخارجية، حيث شهدت المؤسسات المصرفية فائضا في السيولة .

المطلب الرابع: السياسة النقدية في الجزائر 2015- 2020

تختلف هذه الفترة اختلافا جوهريا عن الفترة السابقة، كون أن أسعار النفط قد عرفت تراجعا ملحوظا منذ جوان2014، نتج عنه عجز في الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات، وهذا ما انعكس على معدل نمو الكتلة النقدية والتي بلغت اقل من 0.3% عام 2015 بعدما كانت تتجاوز 14.42% عام 2014 ، وأمام هذا الانخفاض في السيولة النقدية اضطر بنك الجزائر إلى تغيير جذري في سياسة النقدية لإعادة تمويل الجهاز المصرفي نذكر منها ما يلي:

-تخفيض معدل الاحتياطي الإجباري من 12% إلى 8% عام 2016

-التخفيض التدريجي لعتبات الامتصاص وإلغاء تسعيرة عمليات تسهيل الإيداع الأمر الذي شجع البنوك على طرح فوائضها من الموارد أدى السوق النقدية مابين البنوك.

-إعادة تنشيط عمليات إعادة خصم السندات العمومية وتخفيض معدلها من 4%إلى3.5%

وقد ساهمت هذه الإجراءات في إعادة رفع معدلات نمو الكتلة النقدية في الجزائر

المبحث الثاني: دراسة تحليلية للتضخم في الفترة(1990-2020)

على مدى العقود القليلة الماضية ،كان دراسة العلاقة بين التضخم والناتج المحلي في الجزائر تلقى اهتماما واسعا من الخبراء والاقتصاديين وصانعي السياسات ومحافظي البنوك المركزية ،وفي كل البلدان سواء متقدمة أو النامية على وجها لتحديد مسألة ما إذا كان التضخم مفيدا للناتج المحلي أو ضارا له ، لان ولد نقاشا وجدلا كبيرا نظريا بين أنصار النظرية البنيوية وأنصار النظرية النقدية.

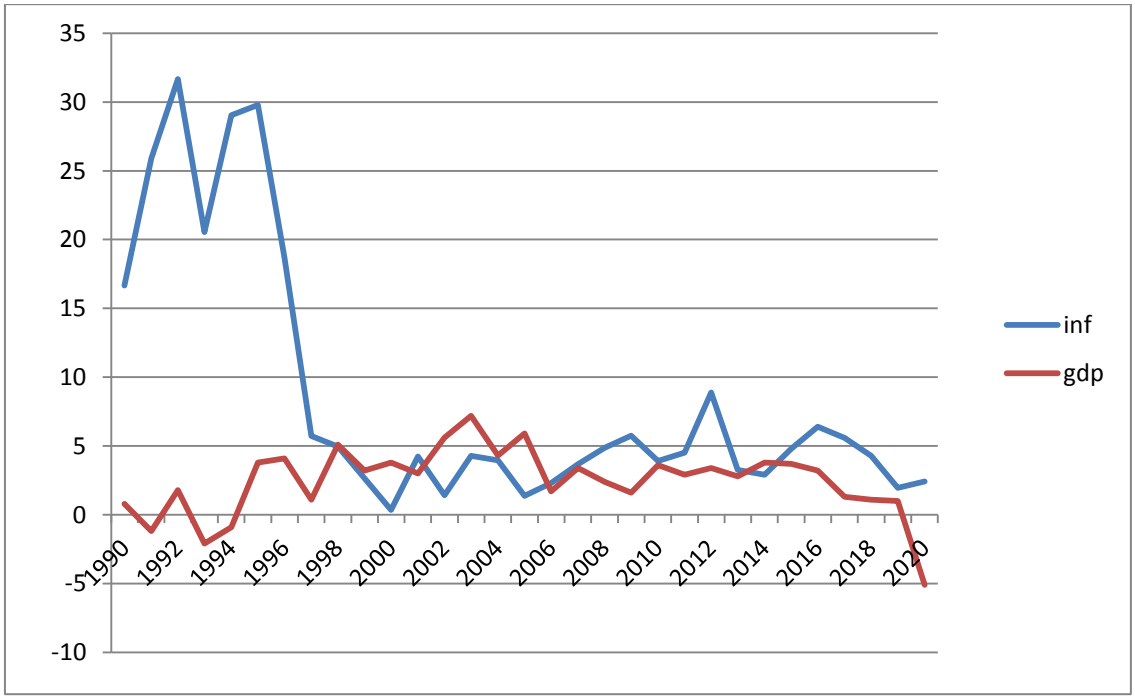
المطلب الأول: العلاقة بين التضخم ومعدل الناتج الحقيقي في الجزائر (1990-2020)

مفهوم الناتج الحقيقي(gdp):هو مؤشر اقتصادي يستعمل لقياس قيمة ما تنتجه القطاعات الاقتصادية داخل البلد الواحد خلال السنة

الشكل(2-5): يمثل العلاقة بين معدل نمو الناتج الحقيقي و التضخم في الجزائر من (1990-2020)

Gdp:معدل النمو الناتج الحقيقي

Inf: معدل التضخم



المصدر: من إعداد الطالبان اعتمادا على مخرجات EXCEL

نلاحظ من الشكل أعلاه (2-5) أن معدلات نمو الناتج الحقيقي في الفترة الممتدة من(1990 -2000) كانت متذبذبة حيث ظهرت معدلات سالبة في سنوات1990 ، 1993 ، 1994، بنسبة أقصها 2.10- %،وهذا ما سمح في ارتفاع معدلات التضخم بنسبة 31.66%سنة1992 وهي الفترة التي شهدت أعلى معدلات التضخم ،وبعد ذلك عرف النمو الحقيقي ارتفاعا سنة 1998 حيث بلغت نسبته 5.10 %، لينخفض معدل التضخم إلى نسبة 2.64%، ويرجع سبب في ذلك إلى عدة عوامل منها تراجع أسعار النفط وتدهور احتياط النقد الأجنبي، ارتفاع دين العام،تدهور وضع السياسي في البلاد، زيادة الكتلة النقدية المطروحة في السوق بسبب توسع في عملية إصدار النقدي، ليواصل معدل التضخم انخفاضه حتى وصل إلى أدنى معدلاته خلال كافة فترة الدراسة بنسبة0.34% سنة 2000 وهو معدل قياسي للتضخم بالنسبة للجزائر وهذا راجع إلى مجهودات المتواصلة من طرف السلطات النقدية في التحكم وتنظيم عملية الإصدار النقدي .

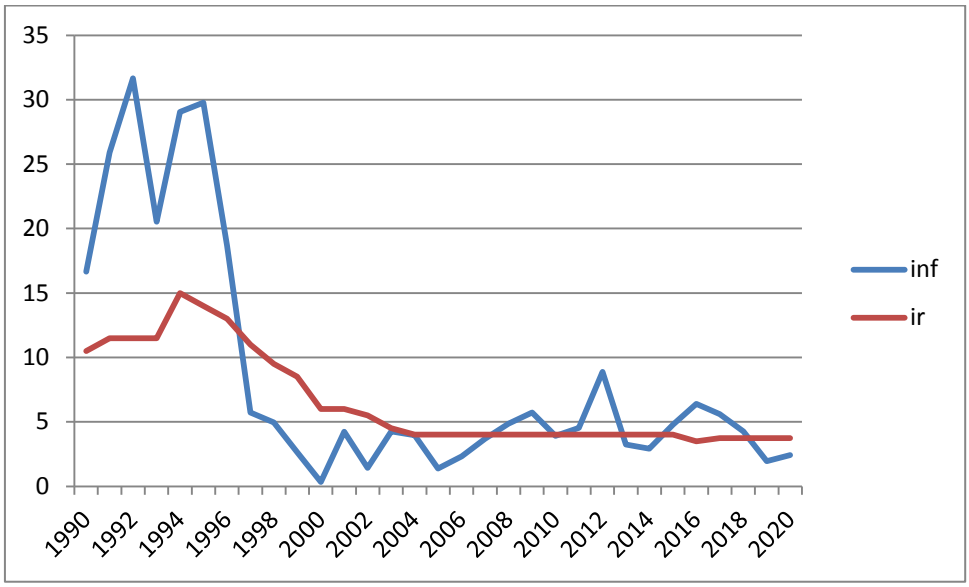
وفي الفترة 2001-2016 عرف معدل النمو الناتج الحقيقي ارتفاعا ملحوظا حيث بلغ سنة 2003 نسبة بلغت 6.9 %،وهذا ما أدى إلى انخفاض معدل التضخم حيث بلغت نسبته 1.41% سنة 2002،بعد ذلك عرف الناتج الحقيقي انخفاضا ليصل إلى1.7 سنة 2006 وبعد ذلك عرف نوعا من استقرار في حدود 2.4%إلى 3.3% ولم يتجاوز عتبة 4% خلال بقية السنوات إلى غاية 2016.

أما معدلات التضخم في هذه الفترة سرعنما حدث ارتفاع في معدلات التضخم حيث شهدت أعلى نسبة في سنة 2012 بلغت 8.89% ليبدأ بعد ذلك في التراجع وعدم اجتيازه لعتبة 5% سنة 2016.وهذا راجع إلى أسعار النفط .

وفي الفترة 2017-2020 نلاحظ انخفاض كلا من النمو الاقتصادي والتضخم إلى أقصى نسبة حيث بلغت 5.1-% و1.95% وهذا راجع إلى أزمة كرونا العالمية.

المطلب الثاني: العلاقة بين سعر الفائدة ومعدل التضخم في الجزائر من (1990-2020)

الشكل(2- 6): يمثل العلاقة بين معدل نمو سعر الفائدة و التضخم في الجزائر من(1990- 2020)



المصدر: من إعداد الطالبين من مخرجات برنامج EXCEL

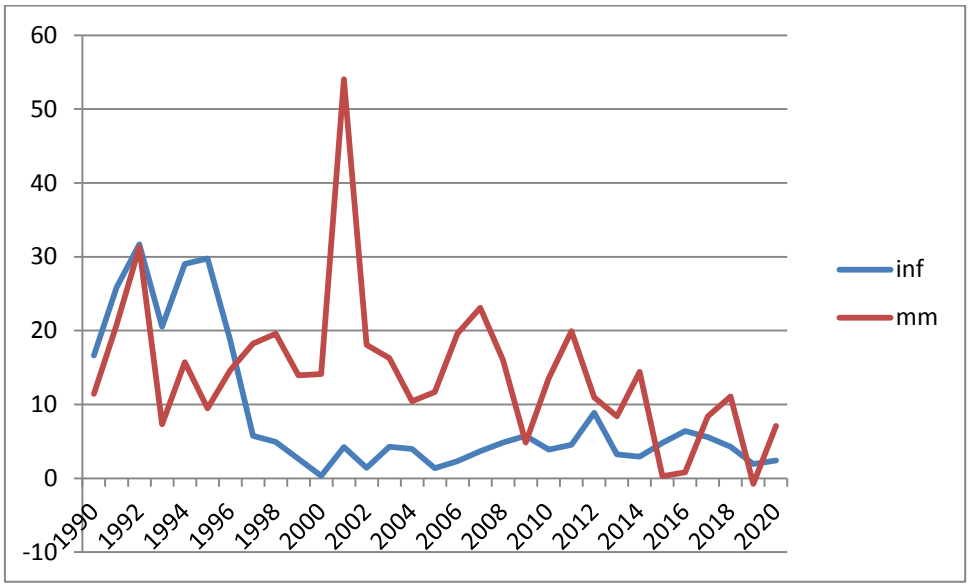
نلاحظ من الشكل أعلاه (2-6)إن معدلات سعر الفائدة في الفترة الممتدة من (1990-2000) حيث شهدت أعلى نسبة في الدراسة لتبلغ 15% سنة 1994 ، لتنخفض مرة أخرى لتصل إلى نسبة 6 % سنة 2000 ،أما معدلات التضخم فشهدت هي أخرى أعلى نسبة في فترة الدراسة 31.66%، لتنخفض في السنوات 1996-2000 لتسجل نسبة 0.33% في سنة 2000، وهذا راجع لبعض الأسباب نذكر منها،إصلاح سياسة الأجور وتغير سياسة الإعانات ونظم الدعم وإلغاء التمييز بين القطاع العام والخاص فيما يتعلق بالقروض وأسعار الفائدة، و برنامج الإصلاح سنة 1994 عندما أزيل الحد أقصى على معدلات الإقراض من البنوك التجارية للجمهور،

وفي الفترة (2001-2020) نلاحظ انخفاض طفيف في سعر الفائدة ليصل سنة 2004 بنسبة 4% لتستقر طيلة الفترة المتبقية ،أما معدلات التضخم شهدت تذبذب في هذه الفترة حيث ارتفعت سنة 2001 بنسبة قدرها 4%لترتفع مرة أخرى إلى اعلي نسبة في هذه الفترة بمعدل 8.89% سنة 2012،لتنخفض سنة 2019 بمعدل 1.95%، وهذا يرجع لعدة العوامل من بينها نهاية برنامج تعديل الهيكلي ، ارتفاع في

الأجور دون زيادة في الناتج ،ارتفاع أسعار الاستهلاك ، استخدام التمويل غير التقليدي للمساهمة في تمويل الدين العمومي الداخلي.

المطلب الثالث: العلاقة بين الكتلة النقدية ومعدل التضخم في الجزائر(1990-2020)

الشكل(2-7): يمثل العلاقة بين معدل نمو الكتلة النقدية والتضخم في الجزائر من(1990- 2020)



المصدر: من إعداد الطالبان اعتمادا على مخرجات EXCEL

نلاحظ من الشكل أعلاه (2-7) أن معدلات نمو الكتلة النقدية في الفترة الممتدة من (1990-2000)، متذبذبة حيث بلغت أعلى قيمة 31.27% سنة 1992، وهذا ما أدى إلى ارتفاع التضخم في نفس السنة حيث بلغت نسبة 31.27% وهي نفس قيمة الكتلة النقدية،لتنخفض الكتلة النقدية إلى أدنى قيمة حيث بلغت 7.23% سنة 1993،لتعاود الارتفاع مرة أخرى سنة 1998 بنسبة قدرها 19.5%،لتسمح بانخفاض معدلات التضخم بنسبة4.95% سنة 1998.وهذا راجع إلى;عدة أسباب من بينها عدم الاستقرار السياسي،إقدام السلطات إلى تخفيض العملة الوطنية وارتفاع تكلفة الوردات.

إما في الفترة(2001-2016) فنلاحظ ارتفاع معدل نمو الكتلة النقدية إلى أعلى مستوياته حيث بلغت نسبة 54.05% سنة 2001 ، مما يسمح بالارتفاع معدلات التضخم إلى أعلى نسبة في هذه الفترة قدرها10.93% سنة 2012، لينخفض معدل نمو الكتلة النقدية مرة أخرى لتصل إلى 0.29% سنة 2015،أما معدلات التضخم في نفس الفترة فهي في ارتفاع طفيف حيث بلغت سنة 2012 نسبة

8.89%، ل، وهذا يرجع إلى عدة أسباب من بينها إدخال البنك المركزي أداة جديدة لسياسة النقدية منذ جانفي 2013 وهي استرجاع السيولة لستة أشهر بمعدل 1.5% بهدف تعزيز أدوات السياسة النقدية لامتصاص السيولة.

وفي الفترة (2017-2020) نلاحظ ارتفاع معدل الكتلة النقدية سنة 2018 بمعدل 11.10 %لترجع للانخفاض بالمعدلات سالبة سنة 2019 لتبلغ 0.75 %أما معدل التضخم انخفض إلي نسبة2.41% سنة 2020 ،وهذا راجع إلى زيادة طبع النقود سنة 20017 وأزمة الكرونا .

المبحث الثالث: دراسة قياسية لعلاقة التضخم ببعض المتغيرات (الناتج المحلي والكتلة النقدية والوردات)

نريد من خلال هذه الدراسة القياسية معرفة علاقة المتغيرات الاقتصادية بالتضخم في الجزائر للأجلين الطويل والقصير بالاعتماد على النظريات المقدمة سابقا، من خلال استخدام نماذج الانحدار الذاتي Victor Auto Régression(VAR) ونموذج تصحيح الأخطاء(ECM)، وقمنا بالصياغة النموذج غير الخطي إلي النموذج الخطي الأتي:

$$L(inf)=a_0 + a_1 l(gdp) + a_2 l(mm) + a_3 l(im)+u_t$$

حيث:

l: يمثل اللوغاريتم النيبيري

Linf: معدل التضخم في الجزائر(1990−2020)

Gdp: الناتج الحقيقي في الجزائر (سنة الأساس 2015)

lim: حجم الوردات الحقيقية

Mm: الكتلة النقدية بمفهومها الواسع(m3 m2 m1)

مصدر المعطيات:البنك الدولي 2021

المطلب الأول: اختبار جذر الوحدة(Unit Root Test)

بينت الدراسات أن معظم السلاسل تكون غير مستقرة لاحتوائها على جذر الوحدة، ومن هذه الدراسات دراسة (Stock and watson)،التي بينت انه يمكن الحصول على نتائج إحصائية جيدة عند تقدير بعض النماذج القياسية، في ظل افتراض استقرار السلاسل الزمنية ، لكن يمكن أن تكون هذه النتائج مزيفة بسبب وجود مشكلة الارتباط الذاتي. وتوجد اختبارات عدة للكشف عن جذر الوحدة، من أهمها اختبار ديكي–فولر المدعم (ADF) الذي يعد من أهم الاختبارات المستخدمة للكشف عن إستقرارية السلاسل الزمنية وتحديد درجة تكاملها.

يبين الجدول 1 نتائج اختبار ديكي–فولر المدعم،اختبار إستقرارية المتغيرات لكل من معدل التضخم (linf)، ناتج الداخلي الخام (lgdp)، والوردات (lim)، الكتلة النقدية (lmm).ونلاحظ من النتائج الآتية أن

كل المتغيرات مستقرة عند مستواها الأول (level)، حيث أن القيم المحسوبة اكبر من القيم المجدولة،عند مستوى المعنوية 1% و5% وعدد التأخيرات المحددة بالاعتماد على معيار (schwartz) لكنها مستقرة عند الفرق الأول (first difference)،لذلك فإن كل المتغيرات النموذج متكاملة من الدرجة الأولى I(1)

الجدول ر(3): نتائج اختبار ديكي –فولر المدعم

المتغيرات	المستوى الأول				الفرق الأول			
	التأخير	(ts+c)*	C	لا شيء	التأخير	(ts+c)*	C	لا شيء
$linf$	P=1	-2.68	-2.41	-1.59	P=1	-7.87	-8.00	-8.02
$lgdp$	P=1	-1.04	-0.50	0.57	P=1	-2.06	-3.02	-2.59
lmm	P=1	0.18	-2.88	8.15	P=1	-4.97	-4.04	-2.03
lim	P=1	-0.1.19	-1.38	1.14	P=1	-3.41	-3.53	-3.31
القيم الحرجة								
%1		-4.29	-3.67	-2.65				
%5		-3.57	-2.96	-1.95				

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على نتائج eviews.

***c تمثل الثابت، و ts: تمثل الاتجاه العام**

المطلب الثاني: اختبار جوها نسن للتكامل المشترك

اقترح جوها نسن(Johansen 1988) طريقة أو اختبار مدعما عندما تكون عدد متغيرات النموذج أكثر من متغيرين، بهدف الكشف عن العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات غير المستقرة في مستواها الأول. و عندما تكون السلاسل الزمنية متكاملة من نفس الدرجة، يمكن استخدام طريقة التكامل المشترك لاختبار وجود التوازن طويل الأجل بين المتغيرات غير المستقرة في مستوياتها الأولى.

تشكل المتغيرات أو السلاسل الزمنية موضع الدراسة علاقة توازنية في الأجل الطويل بالرغم من وجود اختلال في الأجل القصير، لأن كل متغيرات النموذج متكاملة من الدرجة الأولى I(1)، و يوضح الجدول (2) اختبار الأثر (λ_{trace}) بين التضخم$(linf)$ و محدداته المفترضة اعتمادا على قيم المصفوفة $\prod$ المقدرة بطريقة الاحتمال الأعظمي (λ_i)، حيث لا نقبل فرضية العدم $(H_0: r = 0)$ القائلة بعدم وجود تكامل المشترك عند

مستوى معنوية 5% كما هو موضح في السطر الأول، غير أنه نقبل فرضية العدم عند ($r = 1$)، التي تدل على أن رتبة المصفوفة تساوي الواحد (1)، بالتالي نقول أنه يوجد متجه واجد للتكامل المشترك لهذا النموذج المفترض.

الفرض	λ_i	λ_{trace}	القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5%
*r =0	0.63	60.73	54.07
$r \leq 1$	0.43	31.14	35.19
$r \leq 2$	0.26	14.83	20.26
$r \leq 3$	0.18	5.81	9.16

إذا كان شعاع تكامل المشترك يساوي 1 يمكننا استخدام طريقة التقدير التي تمر على المرحلتين

المرحلة الأولى: نقدر العلاقة طويلة الأجل بالطريقة المربعات الصغرى العادية نحسب البواقي:

$$e_t = linf - \hat{a}_0 - \hat{a}_1 lgdp - \hat{a}_2 lmm - \hat{a}_3 lim$$

المرحلة الثانية: نقدر النموذج الديناميكي (للأجل القصير) طريقة المربعات الصغرى العادية:

$$\Delta linf = ye_{t-1} + \Delta lgdp + \Delta lmm + \Delta lim + u_t$$

Y: هو المعامل الذي يتضمن التوازن باعتباره كمتغير مفسرا أو تابع وهو الذي يجب أن يكون سالب ومعنوي.

إن محددات المتغيرة التابعة في الأجلين الطويل والقصير توضح كيف يمكن للمتغيرات أن تتكيف مع الاختلالات التي قد تحدث على المدى الطويل . وتتم كتابة المعادلة بالفروق في حالة المتغيرات غير المستقرة ،فإذا كانت كل متغيرات النموذج الانحدار الذاتي (var) متكاملة تكاملا مشتركا ، في هذه الحالة إدخال الحد (y)للأخطاء في نموذج الانحدار الذاتي، ليتكون لدينا ما يصطلح عليه بنموذج متجهات تصحيح الخطأ (vecm)، و أوضحت الاختبارات التكامل المشترك المبينة على دالة الاحتمال الاعضمي وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين معدل التضخم(linf) مع كل من الناتج المحلي (lgdp)و الكتلة النقدية(lim) والواردات(lim)، حيث نلاحظ انم علمت المتجهات تصحيح الخطأ

−=(1−)ecm1[0.80]سلبية ومعنوية أي توجد علاقة في الأجل الطويل

نلاحظ من معلمة متجهات تصحيح الأخطاء (ecm) انه توجد علاقة عكسية ومعنوية بين التضخم ((linf(−1)) مع الناتج الداخلي الخام ((lgdp(−1))، حيث ينتج عن ارتفاع الناتج بنسبة 1% انخفاض التضخم بنسبة 15.80%وهي علاقة اقتصادية مقبولة، في حين توجد علاقة طردية ومعنوية بين التضخم ((linf(−1)) والكتلة النقدية((lmm(−1)) والواردات ((lim(−1))، حيث ينتج ارتفاع الكتلة النقدية بنسبة 1% ارتفع التضخم بنسبة 1.02%، كما هو الحال مع الواردات إذا ارتفعت بنسبة 1% ارتفع التضخم بنسبة 5.24%في الأجل طويل (عكس إشارة)، يمكن القول أن هذه العلاقات مقبولة من الناحية الاقتصادية،فمن المنطق أن ينخفض التضخم في الحالة ارتفاع الناتج المحلي وارتفاع كلا من الوردات والكتلة النقدية يؤدي إلى ارتفاع التضخم ويمكن تفسير هذه العلاقات بالزيادة توسع النقدي وخاصة إذا لم تقابله الزيادة في الناتج المحلي، وارتفاع الوردات ممكن يؤدي إلى التضخم المستورد،ويمكن تفسير هذه العلاقة على أن السياسة النقدية والمالية في الجزائر غير فعالة لكبح التضخم بسبب ضعف معدل نمو الناتج الحقيقي الذي يعتمد من جيهة على المحروقات، وعدم قدرته على تلبية حاجيات السكان المتزايدة والمتعددة .

$$\begin{array}{l} \mathrm{D}(linf) = \underset{(-3.14)}{-\ 0.80}*[linf(-1) + \underset{(4.14)}{15.80} * lgdp(-1) - \underset{(-1.39)}{1.02} * lmm(-1) - \underset{(-5.79)}{5.24} * lim(-1) - \underset{(-3.8)}{249.41}] + \\ \underset{(0.17)}{0.03}*\mathrm{D}(inf(-1) - \underset{(-1.54)}{9.84}*\mathrm{D}(lgdp(-1)) - \underset{(-1.95)}{3.07}*\mathrm{D}(lmm(-1)) - \underset{(-1.22)}{0.2.57}*\mathrm{D}(lim(-1)) \end{array}$$

القيمة التي بين فوصين تعني قيمة t-test المجدولة

المطلب الثالث: دوال الاستجابة تحليل

تتطلب عملية المحاكاة أو تفسير الاقتصادي تحليل الأثر المتغير المفسر على المتغير التابع،لكن لا يكون لهذا أي معنى في بعض نماذج القياس الاقتصادي خاصة بالنماذج (var) كونها لا تحتوي على أي متغير مفسر،بينما تأخذ دالة الاستجابة النبضية تأثير مجموع من الصدمات على النموذج.

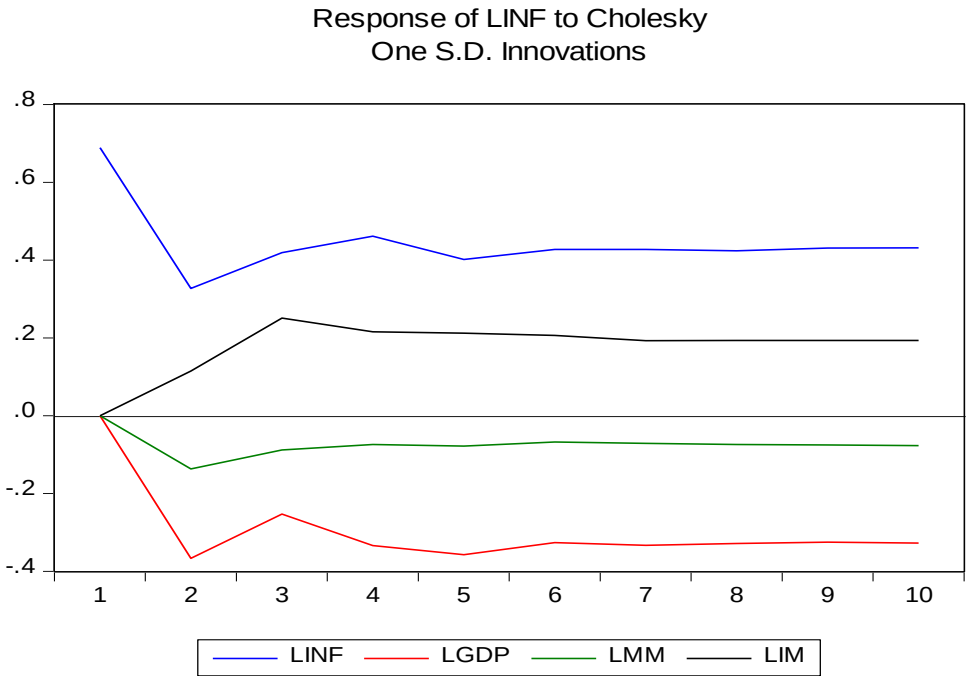
وتشير القاعدة (Engel−Granger)إلى أن وجود العلاقة طويلة الأجل يدل على وجود علاقة في الأجل القصير، وتقيس دوال الاستجابة النبضة اثر الصدمة التي يتعرض لها المتغير المفسر داخل النموذج (var)أو(vecm) على القيم الحالية والمستقبلية.

1 صدمة التضخم

نلاحظ من الشكل (2−8) أن حدوث صدمة ايجابية للتضخم في الجزائر (linf) تساوي حوالي 0.69 (قيمة الانحراف المعياري) حيث تسمح بانخفاض الناتج الحقيقي (LGDP) في الأجل القصير

وهذا مقبول اقتصاديا، لان ارتفاع التضخم يسمح بانخفاض الناتج.كما أن ارتفاع التضخم ينتج عنه ارتفاع الوردات في الأجل القصير وهذا منطي أيضا باعتبار أن الواردات تعتبر من الموارد لمواجهة ارتفاع التضخم في الأجل الطويل.

الشكل(2-10): يمثل صدمة التضخم

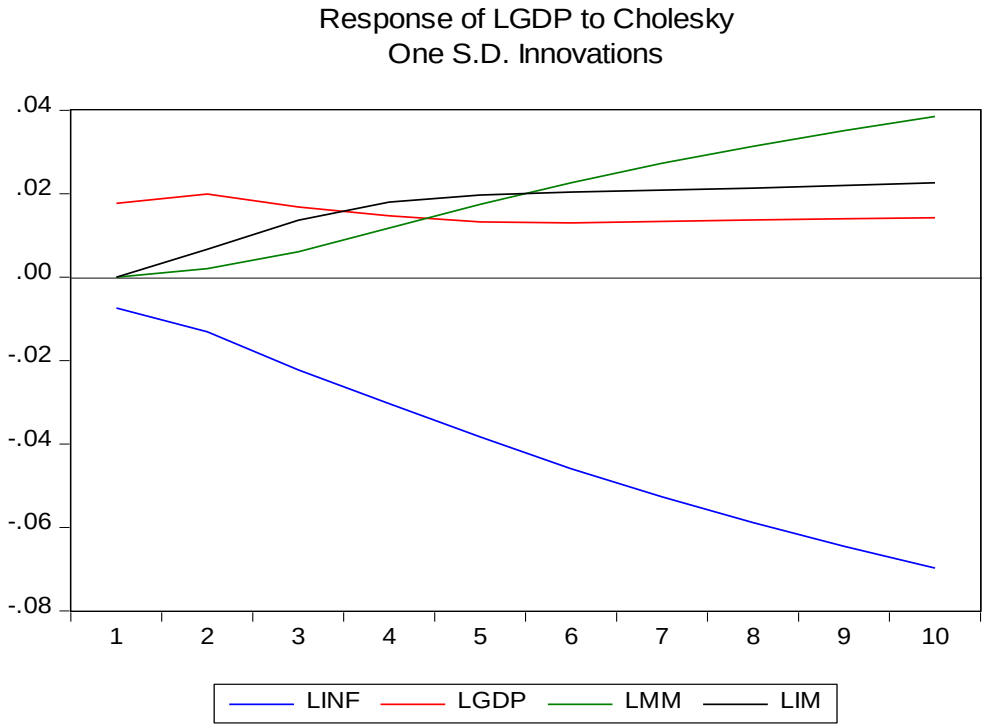


المصدر:من إعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج eviewse9

2- صدمة الناتج الداخلي الخام:

نلاحظ من الشكل (2-9) حدوث صدمة ايجابية في حجم الناتج الحقيقي للجزائر (lgdp) تساوي حوالي 0.018 (قيمة انحراف المعياري) لم تؤثر في تطوراتها الخاصة خلال كل الفترات اللاحقة،كما تسمح هذه الصدمة بانخفاض معدل التضخم(linf) في الأجل القصير والطويل وهذه العلاقة مقبولة اقتصاديا، وكلما زاد الناتج الحقيقي يزيد توسع النقدي لان الجزائر تعتمد على النفط،وعند ارتفاع أسعار النفط يكون هناك تدفق العملات الأجنبية وبالتالي توسع النقدي، ويتضح من هنا بان الناتج الحقيقي يؤثر ايجابيا على التضخم في الأجل القصير والطويل.

الشكل(2-11): يمثل صدمة الناتج المحلي

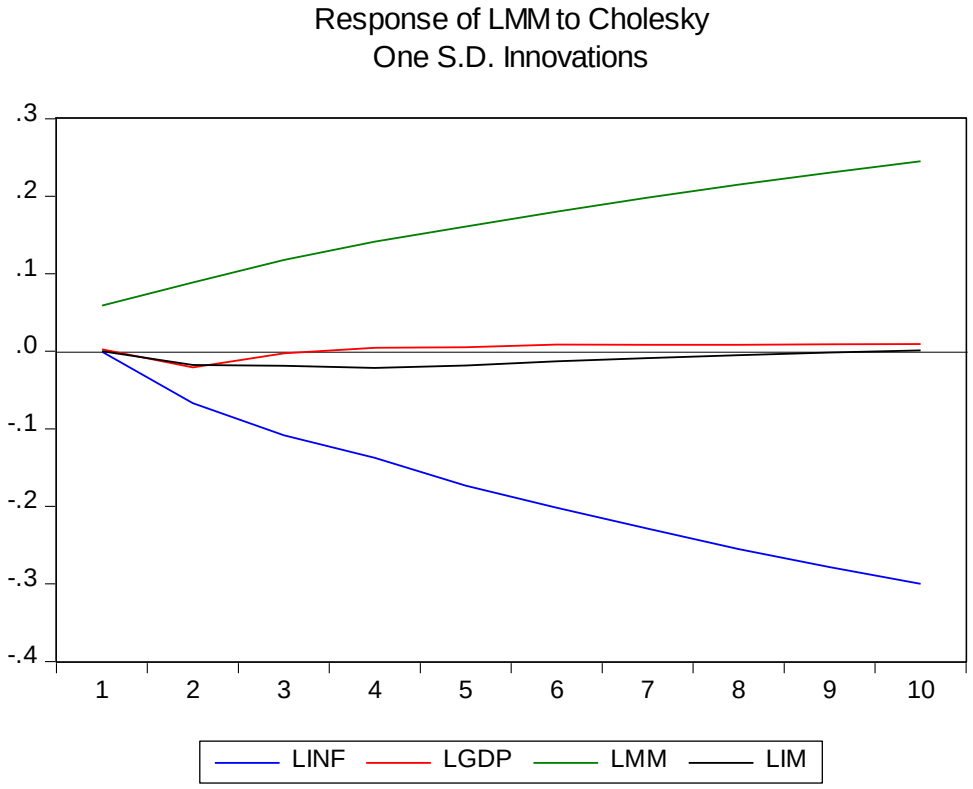


المصدر: من إعداد الطالبان على برنامج eviewse9

3- صدمة الكتلة النقدية:

نلاحظ من الشكل (2-10) حدوث صدمة ايجابية للكتلة النقدية في الجزائر (lmm) تساوي حوالي 0.6 (قيمة الانحراف المعياري) تؤثر إيجابا على تطوراتها خلال الفترات اللاحقة،كما تسمح بانخفاض في التضخم(linf) طوال فترات وهذا ما يفسر أن السياسة النقدية تكون فعالة في الأجل الطويل وليس في الأجل القصير وهذا مقبول اقتصاديا ، ونلاحظ أيضا أن صدمة الكتلة النقدية تؤثر على الوردات (lim)وعلى الناتج(lgdp) في الأجل القصير.

الشكل (2-12): يمثل صدمة الكتلة النقدية

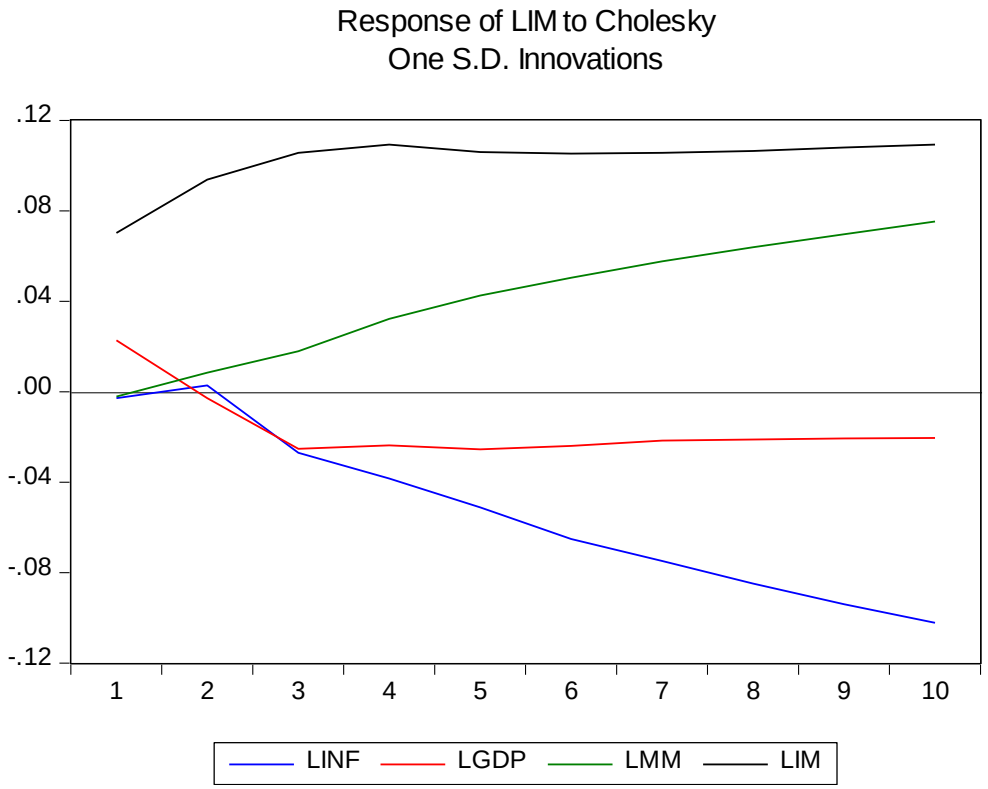


المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على برنامجeviewse9

4-صدمة الواردات:

نلاحظ من الشكل (2-11) حدوث صدمة ايجابية للواردات في الجزائر (lim) تساوي حوالي 0.64 (قيمة الانحراف المعياري) تؤثر إيجابا على تطوراتها خلال الفترات اللاحقة،أي حدوث زيادة في الواردات تسمح بانخفاض التضخم في الأجل القصير ،أي أن الواردات تؤثر سلبا على التضخم في الأجل القصير ،وهي مقبولة اقتصاديا ،حيث في الأجل القصير عندما تزداد الواردات ينخفض التضخم ،لكن في الأجل الطويل يحدث العكس ثم لتعرف ارتفعا نوعا من الاستقرار خلال كل الفترات اللاحقة، وتسمح هذه الصدمة أيضا في ارتفاع الكتلة النقدية(lmm)، وانخفاض الناتج الحقيقي(lgdp)،ويمكن تفسير هذا الانخفاض في التضخم في الأجل القصير بان زيادة السلع الأجنبية تسمح بزيادة الموارد التي تسمح بدورها بانخفاض التضخم،لكن في الأجل الطويل يحدث العكس، وبذالك نقول أن الواردات في الأجل الطويل تسمح بارتفاع التضخم ويمكن أن يكون مستورد.

الشكل (2-13): يمثل صدمة الوردات



المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على مخرجات eviewse9

خاتمة

خاتمة

من أهم المشكلات الاقتصادية التي ثار حولها النقاش والآراء والنظريات التي عانت منها المجتمعات على اختلاف أنظمتها الاقتصادية والسياسية، واختلاف درجة تطورها الاقتصادي والاجتماعي مشكلة التضخم التي تعددت تعارفها ولعل أهم تعريف متداول هو الارتفاع في مستوى العام للأسعار، ويمكن قياسه بعدة طرق، وكلما كان التشخيص صحيحا ودقيقا كلما سهلت مهمة القضاء عليه، وللتضخم عدة أنواع يمكن تقسيمها حسب درجة إشراف الدولة على الأسعار، وحسب حدة الضغط التضخمي، وحسب الظواهر الجغرافية والطبيعية، وحسب طبيعة العلاقات الدولية،ولكل هذه الأنواع أسباب لحدوثها قد تكون ناتجة عن الطلب أو عن التكاليف أو الهياكل الاقتصادية والاجتماعية أو من خلال العامل النقدي.

ونتيجة لما سبق تعددت النظريات المفسرة لهذه الظاهرة فمنها النظرية النقدية التقليدية والتي ترجع سبب التضخم إلى التغيرات بين كمية النقود المعروضة وحجم الناتج المتاح من السلع والخدمات، والنظرية الكنزية التي فسرت التضخم على انه نتيجة عدم التوازن بين التشغيل الكامل والدخل الوطني بالطلب الكلي الفعال، ونظرية التضخم الناتج عن رفع النفقة التي تفسر التضخم بأنه يرجع إلى ارتفاع التكاليف الإنتاج العامة، والأجور خاصة، بالإضافة إلى النظرية الكنز يون الجدد

ولمعالجة مشكلة التضخم استخدمت الدولة عدة سياسات أولها السياسة النقدية وهذا برفع سعر الخصم، ونسبة الاحتياط القانوني بالاظافة إلى استخدام عمليات السوق المفتوحة والسياسة المالية المتمثلة في الرقابة الضريبية والرقابة عن النفاق العام والرقابة الحد من زيادة الأجور وسياسة الحد من استيراد السلع الكمالية وسياسة تشجيع الادخار الموجه نحو الاستثمار.

كما أن معظم الدول حاربت الظاهرة ووجهتها منذ ظهورها ومازالت إلى الآن تحاول التخفيف من حدة أثاره السلبية والقضاء عليها وهذا على اعتبار أن التضخم ظاهرة تأثر عكسيا على اقتصاديات الدول فهل يمكن التخلص منه بشكل نهائي والقضاء على كل الآثار السلبية تماشيا مع استقرار النظم الاقتصادية، وفي حالة عدم القضاء عليه فهل كان لابد من التعايش أولا والبحث ما إذا كان فعلا ظاهرة يمكن التركيز عليها والبحث فيها إن وجدت من اجل الوصول إلى حلول لمشاكل اقتصادية أخرى.

ومحاولة منا الإلمام بمختلف جوانب الموضوع،وإجابة على الإشكالية المطروحة التي كانت على النحو التالي: **ماهي العلاقة التضخم ببعض المتغيرات الاقتصادية (الناتج المحلي ، الوردات، الكتلة النقدية) خلال الفترة الدراسة (1990-2020)؟**

وفي محاولة للإجابة على التساؤلات المطروحة، حاولنا عرض الجانب النظري للدراسة القياسية والمتمثلة في منهجية التكامل المشترك باستخدام نماذج أشعة تصحيح الخطأ (vecm)، وبناءا على مسابق تم التوصل إلى النتائج التالية:

نتائج اختبار الفرضيات:

من خلال الدراسة تم التوصل إلى نتائج اختبار الفرضيات التي تم وضعها كإجابة أولية على التساؤلات الدراسة وذلك على النحو التالي:

- من محددات التضخم الناتج المحلي الحقيقي والكتلة النقدية والوردات.
- هناك علاقة سلبية بين الكتلة النقدية والتضخم في الأجل الطويل .
- توجد علاقة ايجابية بين الناتج الحقيقي والتضخم في الأجلين القصير والطويل.
- تم توصل إلى وجود علاقة سلبية بين الوردات والتضخم في الأجل القصير وعكس صحيح في الأجل الطويل.

نتائج الدراسة

من خلال درستنا لهذا الموضوع توصلنا لمجموعة النتائج نلخصها فيما يلي:

- التضخم في الجزائر هو تضخم نقدي يحدث نتيجة زيادة النقدية، ارتفاع تكاليف الإنتاج (زيادة الأجور و أسعار المواد الأولية).
- وجود معدلات التضخم مرتفعة خاصة في بداية الفترة الدراسة كما وجدنا فوارق كبيرة في حساب معدل التضخم حسب طريقة الأرقام القياسية لأسعار الاستهلاك و المكمش الضمني، وهو ما يعكس عدم وجود إحصائيات دقيقة حول الاقتصاد الجزائري.
- من خلال الدراسة القياسية للتضخم وبعض المتغيرات الاقتصادية وجدنا أن السياسة النقدية تؤثر على التضخم في الأجل الطويل .
- الوردات تؤثر سلبا على التضخم في الأجل القصير وإيجابا في الأجل الطويل حيث كلما زادت الوردات في الأجل يؤدي إلى ارتفاع الأسعار وبالتالي حدوث التضخم المستورد.
- الكتلة النقدية تؤثر سلبا على التضخم في الأجل الطويل لا القصير.

- يؤثر الناتج الحقيقي إيجابا على التضخم في الأجل القصير والطويل حيث كلما يزيد نمو الناتج الحقيقي يؤدي إلى زيادة في تدفق العملات الأجنبية وبالتالي يحدث توسع النقدي.

توصيات الدراسة:

- العمل على الحد من ضرورة التضخم بشكل عام وذلك من خلال إتباع السياسات الاقتصادية مدروسة.
- فرض رقابة على الوردات سواء من حيث الحجم , أو من حيث طبيعة الوردات.
- اعتماد على التخطيط طويل المدى من خلال الدراسات القياسية وتنبؤية, وتوفير المعلومات من اجل القيام بهذه الدراسات بشكل صحيح.
- التنويع في الاقتصاد وعدم الاعتماد على المحروقات بشكل عام.

قائمة المراجع

أ- الكتب

1إسماعيل عبد الرحمان، وآخرون،**مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد**، دار وائل للنشر،ط1.1999 عمان الأردن

2-بلعزوز بن علي،**محاضرات في النظريات والسياسة النقدية**، ديوان المطبوعات الجامعية ، الطبعة1 ،2006.

3- تومي صالح ، الاقتصاد الكلي

4- جمعة رضوان،**الاقتصاد الكلي**، شركة الأصالة للنشر الجزائر، 2021

5-حربي محمد موسى عريقات،**مبادئ الاقتصاد التحليل الكلي**، الطبعة الثانية ،دار وائل للنشر، عمان،2006 .

6- حسين بن سالم، جابر الزبيدي، **التضخم والكساد**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع،2010.

7- زينب عوض الله، أسامة محمد الفولي،**أساسيات الاقتصاد النقدي المصرفي**،

8- ضياء مجيد،**الاقتصاد النقدي**،مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية،2000

9- ضياء مجيد، الاقتصاديات والنقود البنوك،مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية،2001 .

10-عبد الرزاق بني هاني ، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، الأردن ، 2014 .

11- عبد الحسين زيني، الأرقام القياسية،دار الحامدي للنشر والتوزيع،عمان ،2012 .

12- علي عبد الوهاب نجا،محمد عزت محمد غزلان،عبير شعبان عبده،**اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية**، مكتبة الوفاء القانونية

13_غازي حسين عناية،**التضخم المالي**،مؤسسة الشباب الجامع، الإسكندرية،2000.

14- محمد عبد المنعم عفر،**الاقتصاد الكلي**،المجلد الرابع، دار البيان العربي،1985 .

15- محمود الوادي، وآخرون،**الأساس في علم الاقتصاد**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع،2007

16-محمود حسين الوادي، كاضم جاسم العيساوي

17- نعمت الله نجيب،**أسس علم الاقتصاد**، شباب الجامعة، 2000

18- وديع طوروس،**الاقتصاد الكلي**،بيروت، مؤسسة حديثة، 2010

الأطروحات

1- بلعزوز بن علي،**محاضرات في النظريات والسياسة النقدية**، ديوان المطبوعات الجامعية ، الطبعة1 ،2006.

2- سعيد هتهات ،دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم ،رسالة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية جامعة ورقلة

3-فؤاد زميت، اثر التضخم المستورد على التضخم المحلي في توازن السوق في الاقتصاد الجزائري1990-2015 ، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه،علوم تجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة،2018 .

3-شيخه سفيان،مشاطل التضخم في الجزائر، رسالة دكتورا، تخصص مالية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التسير، جامعة قالمة،2003 .

قائمة الملاحق

الملحق 1: دراسة إستقرارية (linf) و((D(linf) باستخدام اختبار (ADF)

الملحق (1-1)

Null Hypothesis: LINF has a unit root
Linear Trend،Exogenous: Constant
maxlag=7)،Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.686017	0.2488
Test critical values:	1% level	-4.296729	
	5% level	-3.568379	
	10% level	-3.218382	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LINF)
Method: Least Squares
Date: 06/01/22 Time: 15:31
Sample (adjusted): 1991 2020
Included observations: 30 afteradjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LINF(-1)	-0.419473	0.156169	-2.686017	0.0122
C	0.968685	0.491102	1.972472	0.0589
@TREND("1990")	-0.021134	0.018340	-1.152325	0.2593

R-squared	0.211486	Meandependent var	-0.064362
Adjusted R-squared	0.153078	S.D. dependent var	0.827523
S.E. of regression	0.761556	Akaike info criterion	2.387734
Sumsquaredresid	15.65913	Schwarz criterion	2.527854
Log likelihood	-32.81601	Hannan-Quinn criter.	2.432560
F-statistic	3.620812	Durbin-Watson stat	2.267174
Prob(F-statistic)	0.040451		

الملحق (1-2)

Null Hypothesis: LINF has a unit root
Exogenous: Constant
maxlag=7)،Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.417711	0.1456
Test critical values:	1% level	-3.670170	
	5% level	-2.963972	
	10% level	-2.621007	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LINF)
Method: Least Squares
Date: 06/01/22 Time: 15:32
Sample (adjusted): 1991 2020
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LINF(-1)	-0.332638	0.137584	-2.417711	0.0224
C	0.495070	0.270369	1.831088	0.0777

R-squared	0.172707	Meandependent var	-0.064362
Adjusted R-squared	0.143161	S.D. dependent var	0.827523
S.E. of regression	0.766002	Akaike info criterion	2.369076
Sumsquaredresid	16.42925	Schwarz criterion	2.462489
Log likelihood	-33.53614	Hannan-Quinn criter.	2.398960
F-statistic	5.845328	Durbin-Watson stat	2.376715
Prob(F-statistic)	0.022377		

الملحق (1-3)

Null Hypothesis: LINF has a unit root
Exogenous: None
maxlag=7)،Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.595001	0.1029
Test critical values:	1% level	-2.647120	
	5% level	-1.952910	
	10% level	-1.610011	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LINF)
Method: Least Squares
Date: 06/01/22 Time: 15:32
Sample (adjusted): 1992 2020
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LINF(-1)	-0.116675	0.073150	-1.595001	0.1224
D(LINF(-1))	-0.353522	0.170204	-2.077053	0.0474

R-squared	0.218515	Meandependent var	-0.081794
Adjusted R-squared	0.189571	S.D. dependent var	0.836547
S.E. of regression	0.753091	Akaike info criterion	2.337212
Sumsquaredresid	15.31296	Schwarz criterion	2.431508
Log likelihood	-31.88957	Hannan-Quinn criter.	2.366744
Durbin-Watson stat	2.090916		

الملحق (1-4)

Null Hypothesis: D(LINF) has a unit root
Linear Trend،Exogenous: Constant
maxlag=7)،Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-7.878608	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.309824	
	5% level	-3.574244	
	10% level	-3.221728	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
2)،Dependent Variable: D(LINF
Method: Least Squares
Date: 06/01/22 Time: 15:34

Sample (adjusted): 1992 2020
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LINF(-1))	-1.402638	0.178031	-7.878608	0.0000
C	-0.223629	0.317669	-0.703968	0.4877
@TREND("1990")	0.007004	0.017573	0.398578	0.6935

R-squared	0.705151	Meandependent var	-0.007869
Adjusted R-squared	0.682471	S.D. dependent var	1.405059
S.E. of regression	0.791747	Akaike info criterion	2.468548
Sumsquaredresid	16.29846	Schwarz criterion	2.609993
Log likelihood	-32.79395	Hannan-Quinn criter.	2.512847
F-statistic	31.09041	Durbin-Watson stat	2.106796
Prob(F-statistic)	0.000000		

الملحق (1-5)

Null Hypothesis: D(LINF) has a unit root
Exogenous: Constant
maxlag=7)،Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-8.001017	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.679322	
	5% level	-2.967767	
	10% level	-2.622989	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
2)،Dependent Variable: D(LINF
Method: Least Squares
Date: 06/01/22 Time: 15:35
Sample (adjusted): 1992 2020
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LINF(-1))	-1.402012	0.175229	-8.001017	0.0000
C	-0.111513	0.145294	-0.767495	0.4494

R-squared	0.703350	Meandependent var	-0.007869
Adjusted R-squared	0.692363	S.D. dependent var	1.405059
S.E. of regression	0.779317	Akaike info criterion	2.405674
Sumsquaredresid	16.39804	Schwarz criterion	2.499971
Log likelihood	-32.88228	Hannan-Quinn criter.	2.435207
F-statistic	64.01627	Durbin-Watson stat	2.094652
Prob(F-statistic)	0.000000		

الملحق (1-6)

Null Hypothesis: D(LINF) has a unit root
Exogenous: None
maxlag=7)،Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-8.023403	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.647120	
	5% level	-1.952910	
	10% level	-1.610011	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
2)،Dependent Variable: D(LINF
Method: Least Squares
Date: 06/01/22 Time: 15:35
Sample (adjusted): 1992 2020
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LINF(-1))	-1.390022	0.173246	-8.023403	0.0000

R-squared	0.696878	Meandependent var	-0.007869
Adjusted R-squared	0.696878	S.D. dependent var	1.405059
S.E. of regression	0.773577	Akaike info criterion	2.358291
Sumsquaredresid	16.75579	Schwarz criterion	2.405439
Log likelihood	-33.19522	Hannan-Quinn criter.	2.373057
Durbin-Watson stat	2.071934		

الملحق(2): اختبار جوهانسن

Date: 06/01/22 Time: 15:42
Sample (adjusted): 1992 2020
Included observations: 29 after adjustments
Trend assumption: No deterministic trend (restricted constant)
Series: LINF LGDP LMM LIM
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.639522	60.73607	54.07904	0.0114
Atmost 1	0.430186	31.14663	35.19275	0.1281
Atmost 2	0.267232	14.83572	20.26184	0.2359
Atmost 3	0.181801	5.818854	9.164546	0.2052

Trace test indicates 1 cointegratingeqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.639522	29.58944	28.58808	0.0371
Atmost 1	0.430186	16.31092	22.29962	0.2767
Atmost 2	0.267232	9.016862	15.89210	0.4320
Atmost 3	0.181801	5.818854	9.164546	0.2052

Max-eigenvalue test indicates 1 cointegratingeqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegrating Coefficients (normalized by b'*S11*b=I):

LINF	LGDP	LMM	LIM	C
-1.990474	-31.44966	2.037758	10.44479	496.4520
0.128833	18.97947	-3.014844	-4.877294	-277.1300
-0.738286	34.87795	-8.358226	0.500847	-659.2959
0.320733	-11.20175	-0.763855	8.941640	91.04340

UnrestrictedAdjustment Coefficients (alpha):

D(LINF)	0.402629	-0.194964	0.226637	0.061845
D(LGDP)	0.008592	0.000154	-0.008018	0.002021
D(LMM)	0.044983	0.024760	0.003607	-0.007019
D(LIM)	0.028913	-0.023165	-0.014392	-0.019165

1 Cointegrating Equation(s): Log likelihood 133.3040

Normalized Cointegrating coefficients (standard error in parentheses)

LINF	LGDP	LMM	LIM	C
1.000000	15.80008	-1.023755	-5.247387	-249.4140
	(3.81592)	(0.73640)	(0.90502)	(65.5354)

Adjustment coefficients (standard error in parentheses)

D(LINF)	-0.801423

	(0.25470)
D(LGDP)	-0.017102
	(0.00709)
D(LMM)	-0.089537
	(0.02182)
D(LIM)	-0.057550
	(0.02730)

2 Cointegrating Equation(s): Log likelihood 141.4595

Normalized Cointegrating coefficients (standard error in parentheses)

LINF	LGDP	LMM	LIM	C
1.000000	0.000000	1.664579	-1.329741	-20.95554
		(0.90536)	(2.22035)	(29.5914)
0.000000	1.000000	-0.170147	-0.247951	-14.45932
		(0.05337)	(0.13088)	(1.74423)

Adjustment coefficients (standard error in parentheses)

D(LINF)	-0.826541	-16.36286
	(0.24258)	(4.46730)
D(LGDP)	-0.017082	-0.267286
	(0.00711)	(0.13087)
D(LMM)	-0.086347	-0.944748
	(0.01941)	(0.35742)
D(LIM)	-0.060534	-1.348948
	(0.02568)	(0.47288)

3 Cointegrating Equation(s): Log likelihood 145.9679

Normalized Cointegrating coefficients (standard error in parentheses)

LINF	LGDP	LMM	LIM	C
1.000000	0.000000	0.000000	10.04747	-258.4085
			(3.12646)	(76.9214)
0.000000	1.000000	0.000000	-1.410886	9.812205
			(0.29704)	(7.30822)
0.000000	0.000000	1.000000	-6.834892	142.6505
			(1.55984)	(38.3773)

Adjustment coefficients (standard error in parentheses)

D(LINF)	-0.993864	-8.458218	-0.486039
	(0.23922)	(5.69717)	(1.02531)
D(LGDP)	-0.011163	-0.546928	0.084057
	(0.00673)	(0.16030)	(0.02885)
D(LMM)	-0.089010	-0.818928	-0.013137
	(0.02064)	(0.49146)	(0.08845)
D(LIM)	-0.049909	-1.850912	0.249047
	(0.02666)	(0.63488)	(0.11426)

الملحق (3) تقدير النموذج

Vector Error Correction Estimates
Date: 06/01/22 Time: 15:49
Sample (adjusted): 1992 2020
Included observations: 29 after adjustments
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

CointegratingEq:	CointEq1

LINF(-1)	1.000000
LGDP(-1)	15.80008
	(3.81592)
	[4.14057]
LMM(-1)	-1.023755
	(0.73640)
	[-1.39022]
LIM(-1)	-5.247387
	(0.90502)
	[-5.79811]
C	-249.4140
	(65.5354)
	[-3.80579]

Error Correction:	D(LINF)	D(LGDP)	D(LMM)	D(LIM)
CointEq1	-0.801423	-0.017102	-0.089537	-0.057550
	(0.25470)	(0.00709)	(0.02182)	(0.02730)
	[-3.14648]	[-2.41142]	[-4.10252]	[-2.10820]
D(LINF(-1))	0.038749	0.009264	-0.018635	0.046812
	(0.21848)	(0.00608)	(0.01872)	(0.02342)
	[0.17736]	[1.52279]	[-0.99541]	[1.99917]
D(LGDP(-1))	-9.849644	0.268518	0.353635	-0.996842
	(6.39014)	(0.17793)	(0.54755)	(0.68486)
	[-1.54138]	[1.50914]	[0.64585]	[-1.45553]
D(LMM(-1))	-3.078964	0.020277	0.402066	0.130671
	(1.57717)	(0.04391)	(0.13514)	(0.16903)
	[-1.95221]	[0.46174]	[2.97513]	[0.77305]
D(LIM(-1))	-2.571406	0.005302	-0.720384	0.034239
	(2.09183)	(0.05825)	(0.17924)	(0.22419)
	[-1.22926]	[0.09103]	[-4.01906]	[0.15272]
R-squared	0.418389	0.477178	0.585696	0.444047
Adj. R-squared	0.321454	0.390041	0.516645	0.351388
Sum sq. resids	11.39648	0.008836	0.083675	0.130906
S.E. equation	0.689096	0.019187	0.059046	0.073854
F-statistic	4.316176	5.476180	8.482122	4.792280
Log likelihood	-27.60634	76.24650	43.64831	37.15906
Akaike AIC	2.248713	-4.913552	-2.665401	-2.217866
Schwarz SC	2.484454	-4.677811	-2.429660	-1.982125
Meandependent	-0.081794	0.025655	0.129403	0.031753
S.D. dependent	0.836547	0.024568	0.084930	0.091703

Determinant resid covariance (dof adj.)	2.55E-09
Determinantresid covariance	1.20E-09
Log likelihood	133.3040
Akaike information criterion	-7.469242
Schwarz criterion	-6.290538